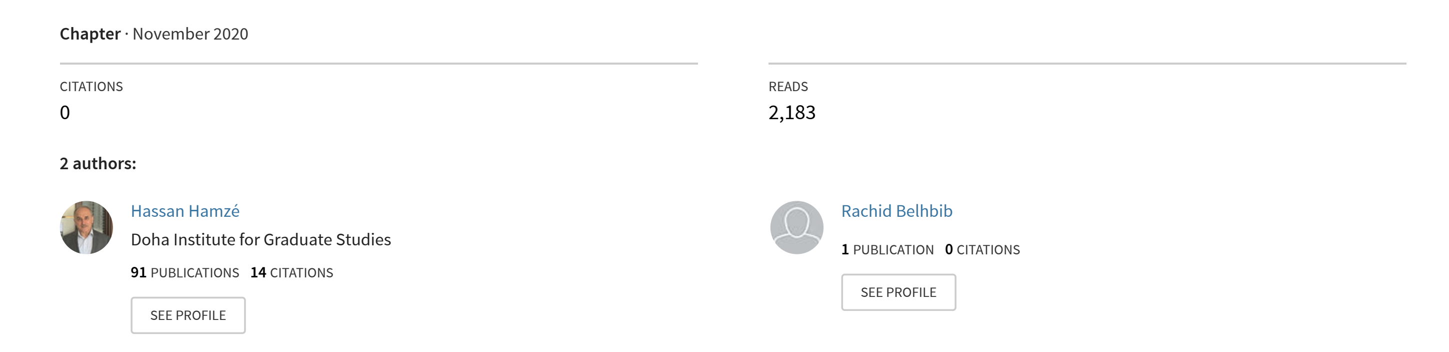
نسخة معدَّلة) مقدِّمة معجم الدوحة التاريخي للُّغة العربيَّة)

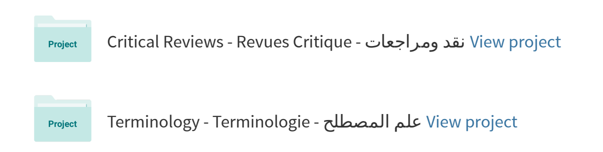
Chapter · November 2020



2 authors:

Hassan Hamzé
Doha Institute for Graduate Studies

Rachid Belhbib





مقدّمة معجم الدَّوحة التاريخيّ للّغة العربيّة

هذه مقدِّمة أولى معدّلة لمعجم الدَّوحة التاريخيّ للّغة العربيّة[1] دعا إلى كتابتها دواعٍ من أهمِّها:

1- نشر نتائج المرحلة الأولى من مراحل إنجاز المعجم لمداخل ألفاظ اللّغة العربيّة المستعمَلة في نصوصها ونقوشها منذ أقدم ظهورٍ لها حتى العام 200هـ. وقد أضيفتْ إليها مداخل حرف الهمزة حتى العام 500هـ.

2- إطلاع الجمهور المهتمّ على منهجيّة بناء المعجم وبيان حدوده الزّمانيّة والنَّصيّة.

3- الرّغبة في التّفاعل البنّاء مع القارئ المهتمّ للرقيّ بالمعجم إلى الصّورة المُثلى مادّة وعرضًا.

***

واستكمالًا لما ورد من معلومات في هذه المقدّمة، نُشر معها في بوّابة المعجم الدّليلُ المعياريّ للتحرير المعجميّ الّذي يتضمّن الضّوابط العلميّة والمنهجيّة والإجرائيّة لبناء المداخل المعجميّة للألفاظ استنادًا إلى القراراتِ العلميّة الصادرة عن المجلس العلميّ للمعجم في عدد من المسائل اللّغويّة والمنهجيّة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المقدّمة ستعرف تحديثات تواكب التطوّر الحاصل في المعجم.

***

[1] أسهم في النسخة الأولى من هذه المقدِّمة تحريرًا أو مراجعة لبعض فصولها: **إبراهيم بن مراد، حسن حمزة، رشيد بلحبيب، رمزي بعلبكي، عبد السلام المسدّي، عبد العلي الودغيري، عزّ الدين البو شيخي، علي القاسمي، محمّد حسّان الطيّان، محمّد الخطيب، محمّد العبيدي، المعتز بالله السعيد، مقبل التامّ الأحمدي، نهاد الموسى**، وقام بتنسيقها وتحريرها **حسن حمزة ورشيد بلحبيب**، ثم أعاد تحرير هذه النسخة المعدَّلة: **حسن حمزة ورشيد بلحبيب**، وراجعها: **رمزي بعلبكي، عز الدين البوشيخي، محمد العبيدي**.

أوّلًا: تجارب المعجم التاريخيّ ومُمهِّداته

لم تنشأ في اللغات حاجةٌ لمعجم تاريخيّ على أسس علميّة قبل القرن التاسع عشر الميلاديّ؛ لأنّ متطلّبات هذا المعجم، وأدواته لم تكن متوافرة قبل ذلك القرن الذي سادت فيه نظرةٌ إيجابيّة للتغيُّر والتطوُّر اللغويّ. وقد ظهر هذا النوع من المعاجم في بعض اللغات الأوروبيّة أوّلًا، قبل أن يسعى العرب إلى محاولة تأليف معجم تاريخيٍّ للغتهم.

1- المعجم التاريخيّ في اللغات الأخرى

بدأ الاهتمام بالمعجم التاريخيّ أوّلًا عند علماء اللغة الألمان الذين كانوا يسعون إلى إثبات أنّ اللهجات الألمانيّة المختلفة هي من أصل واحد. وبدأ العملَ في المعجم التاريخيّ الألماني الذي استغرق إنجازه ثمانين عامًا الأخَوان غْريمّ (Grimm) بهدف دعم الآمال الرامية إلى توحيد الولايات الألمانيّة في دولة واحدة. ويضمّ هذا المعجم الذي اكتمَل سنة 1961م ألفاظَ اللّغة الألمانيّة الفصحى (العليا) الحديثة منذ سنة 1450م إلى سنة 1832م، وتتناول موادُّه تأثيل الألفاظ، وتغيّر المعاني، والمترادفات، وغرائب الاستعمال، والفروق اللهجيّة، مع شواهد مستقاة من المصادر الأساسيّة الموثّقة.

وفي سنة 1857م بدأ العمل في تصنيف معجم تاريخيّ وصفيّ للُّغة الإنجليزيّة (*Oxford English Dictionary*) يتتبّع التغيّرات التي طرأت على اللّغة الإنجليزيّة منذ حوالي سنة 1250م، وهو تاريخ المراجع المطبوعة التي كانت متوافرة. ونُشر المعجم في عشرة مجلدات سنة 1933م، ثمّ صدرت طبعته الثانية سنة 1989 م في عشرين مجلدًا.

أمّا المعجم التاريخيّ الفرنسيّ (*Dictionnaire historique de la langue française*) فقد تأخَّر صدوره كثيرًا؛ إذ نُشرت الطبعة الأولى منه عام 1992م، ولكنْ سبقتْه أعمال تمهيديّة كثيرة؛ فكانت المعاجمُ اللّغويّة الفرنسيّة العامّةُ تأخذُ البعدَ التّأريخيّ في حسابها، فتؤرِّخ للَّفظِ ولدلالاته، فتُغني بذلك -إلى حدٍّ كبير- عن الحاجة إلى معجم تاريخيّ. ولا يسجِّلُ هذا المعجم إلّا ما زال مستخدمًا في الفرنسيّة الحديثة. غير أنّه يمضي بعيدًا في التأثيل، وفي التعليل بالعودة إلى الجذور الهنديّة-الأوروبيّة، أو الأصول الأجنبيّة. ويعتمد المعجم ترتيبًا ألفبائيًّا مُطعَّمًا بترتيب اشتقاقيّ للأُسَر.

ويُذكر في تجارب اللغات الأخرى مشروع المعجم التاريخيّ للُّغة العبريّة الّتي كانت شبهَ منقرضة. وقد بدأ العمل فيه سنة 1955م، واستغرق جمعُ المصادر وبناءُ المدوّنة النصّيّة للمعجم نحو ستّين عامًا. ويقوم المعجم على النّصوص العبريّة المكتوبة في العصر القديم، والعصر الوسيط، والعصر الحديث، وتتكوّن مصادره من

الكتابات الرّابانيّة للتّوراة والتّلمود، ولفافات البحر الميّت، ومخطوطات "جنيزة" بالقاهرة. وتشتمل المدوَّنة على نصوص من 4300 مصدر، وتضم عشرين مليون كلمة. وقد أتيحت للجمهور في سنة 2010م.

2- جهود العرب في مجال المعجم التاريخيّ

لم يكن ممكنًا أنْ يُنجز العربُ معجمًا تاريخيًّا في القديم، بل لم يكن ممكنًا أنْ يهتمّوا بالتأريخ للُّغة على الرغم من عنايتهم البالغة بلغتهم وكثرة ما ألّفوا فيها. ويرجع عدم اهتمامهم بالتاريخ إلى أسبابٍ أهمُّها ثلاثة:

- اعتقاد عدد كبير من علماء العربيّة القدامى بأنَّ اللغة العربيّة توقيفٌ وإلهامٌ، وليست لغةً قائمةً على المواضعة بين البشر ليتدخَّلوا فيها.
- الاعتقاد القديم الذي ما زال شائعًا إلى حدٍّ بعيد بأنّ التغيُّر اللّغويّ ناشئٌ عن مؤثِّرات خارجيّة هي اختلاط اللغة بغيرها، وليس أمرًا كامنًا في أنظمة اللغة نفسِها، وأنّ انعزال اللغة يحميها من التغيير.
- الاعتقاد بأنّ تطوّر اللغة فسادٌ فيها، وليس أمرًا طبيعيًّا لا بُدَّ منه؛ وقد أدّى هذا الموقف الصّفائيّ إلى صرف الاهتمام إلى اللغة "الفصيحة" الصّافية، وإلى اعتبار أنّ ما تغيَّر يجب أنْ يبقى خارج اللغة.

غير أنّ هذه الاعتبارات لم تمنع من وجود عناصر تاريخيّة يمكن الرجوع إليها في التأريخ، وإنْ لم تشكِّل هذه العناصر منهجًا تاريخيًّا حقيقيًّا.

1-2 عناصر التأريخ في التراث العربيّ

في معاجم العربيّة القديمة، وفي كتب اللغويّين والنحويّين العرب إشاراتٌ كثيرةٌ في المعجم والنحو والصرف والأصوات يمكن استغلالها في صناعة المعجم التاريخيّ؛ لأنّها تهتمُّ بتوليد الألفاظ، أو بتطوُّر دلالاتها، وإنْ كانت لا تقوم بالتأريخ لها. ويمكن أن نذكر سريعًا بعض هذه العناصر:

- التأثيل: اقترض العرب القدامى ألفاظًا عديدة من اللغات التي كان لشعوبها علاقات تجاريّة أو اجتماعيّة بهم، كالفارسيّة، واليونانيّة، واللاتينيّة وغيرها. وقد اهتمّت المعاجم العربيّة في سعيها إلى وصف اللغة "الفصحى" بتحديد هذه المقترَضات ابتداءً بمعجم "العين" للخليل بن أحمد(175هـ/ 791م)، مرورًا بِ" جمهرة اللغة" لابن دريد (321هـ/ 933م)، وانتهاءً بمعاجم المتأخّرين. وقد أُلِّفتْ كتبٌ في هذه المقترضات، مثل كتاب "المُعرَّب" للجواليقي (ت640هـ/ 1242م)، وكتاب "تعريب الكلم الأعجميّة" لابن كمال باشا (940هـ/ 1533م)، وكتاب "شفاء الغليل" للخفاجيّ (1069هـ/ 1658م)، وغيرها.
- لحن العوامّ: في العربيّة أكثرُ من سبعين كتابًا في اللحن ابتداءً بكتاب "ما تلحن فيه العوامّ" للكسائيّ (198هـ/ 813م). ومن هذه الكتب "درّة الغوّاص" للحريري (516هـ/ 1122م)، والمدخل إلى تقويم

اللسان لابن هشام اللخميّ (570هـ/ 1174م)، وغيرها كثير. والتأليف في هذا الباب مستمرٌّ إلى أيّامنا. وفي ملاحقة كتب اللحن ما يسمح بالتقاط عناصر في تطوُّر اللغة العربيّة والتأريخ لها، وإنْ لم يكن هذا الهدفَ الذي يسعى إليه مؤلّفو هذه الكتب.

- التفريق بين الكلمات الجاهليّة والإسلاميّة، واكتساب بعض الألفاظ الجاهليّة دلالات إسلاميّة، مثل كلمات: (الصلاة) و(الصوم) و(الزكاة)...، وإتيان القرآن الكريم بألفاظ ومعان واستعمالات جديدة، مثل اشتقاق كلمات عربيّة جديدة من أصول عربيّة لتدل على معان إسلاميّة جديدة على غرار (كافِر) على وزن فاعِل، و(مُنافِق) على وزن مُفاعِل، و(مُشْرِك) على وزن مُفعِل...
- ملاحظات مبثوثة في كتب التراث عن التغيُّر اللغويّ: الصوتيّ والصرفيّ والدلاليّ، والفروق اللّهجيّة، والاستعمالات المجازيّة للألفاظ الّتي يمكن التمثيل عليها من معجم "أساس البلاغة" للزّمخشري (ت 538هـ/ 1143م)، فضلًا عن اهتمام بالشواهد ونسبتها إلى أصحابها.

2-2 جهود تصنيف معاجم تاريخيّة للُّغة العربيّة

راودت البلدانَ العربيّة فكرةُ الاستقلال والوحدة خلال عصر النهضة العربيّة، من منتصف القرن التاسع عشر إلى الثلث الأوّل من القرن الميلاديّ العشرين تقريبًا، خاصّةً بعد أن أنجزت الولايات الإيطاليّة، والولايات الألمانيّة وحدتها سنة 1871م، على الرّغم من الفوارق الدّينية والثّقافيّة بينها. وفي كلٍّ من هاتين الوحدتين كانت اللّغة المشتركة العنصرَ الأساس لبناء الوحدة.

بعد استقلال معظم الدول العربيّة تأسّست المجامع اللّغويّة، وبدأ المفكّرون العرب يشعرون بضرورة تأليف معجم تاريخيّ للُّغة العربيّة بوصفه أداة مهمّة لخدمة البحث العلميّ، وتنمية اللغة المشتركة، وتبيان وحدة الاستعمالات اللّغويّة في مختلف الأقطار العربيّة على نحوٍ يؤكّد الروابط القوميّة بينها، ويعزِّز فكرة انتمائها إلى أمّة واحدة. وقَوِيَ هذا الشعور بعد صدور أجزاء من (المعجم التّاريخي الألماني) للأخوين غْريمّ، وصدور (معجم أكسفورد للُّغة الإنجليزيّة).

في هذا السياق بدأت محاولات تأليف المعجم التّاريخيّ المنشود للغة العربيّة، وبُذلت جهودٌ هذه أهمُّها:

2-2-1. مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة ومعجم فيشر

عندما أُسِّس مجمع فؤاد الأول للُّغة العربيّة، الذي أصبح مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، نصّت المادة الثانية من أهدافه على "أن يقوم بوضع معجم تاريخيّ للُّغة العربيّة، وأن ينشر أبحاثًا دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغيُّر مدلولاتها...".

وكان أحد أعضائه الأوائل، المستشرق الألمانيّ أوغست فيشر (1865 - 1949م)، قد بدأ العمل على تأليف معجم عربيٍّ على منهج علميٍّ حديث، معزَّزٍ بشواهد من مراجع عربيّة معظمها ينتهي عند نهاية القرن الثالث

الهجريّ. عرض فيشر مشروعه على المجمع، فلقي الترحيب منه أملًا في أن يكون معجمه تجسيدًا للمادّة الثانية من أهداف المجمع. وهكذا انتقل فيشر إلى القاهرة سنة 1936م حاملًا معه جذاذاته، وزوّده المجمع بما يلزم من المساعدين اللغويّين، والنفقات. وأمضى نحو أربع سنوات في جمع النّصوص المكمّلة، وتصنيفها، وتدوين الجذاذات اللازمة، ولكنّه اضطرّ إلى العودة إلى ألمانيا بعد اندلاع الحرب العالميّة الثانية سنة 1940م، ولم يرجع إلى القاهرة بعد انتهاء الحرب سنة 1945م بسبب المرض الذي أقعده، ثم مات وتوزَّعتْ جذاذاته بين مصر وألمانيا، وضاع الكثير من الموادّ التي دوّنها. ولم يجد المجمع من مشروع المعجم سوى المقدّمة (في أربع وثلاثين صفحة) والموادّ من أوّل حرف الهمزة حتى كلمة "أبد" (في ثلاث وخمسين صفحة)، فنشرهما سنة 1387هـ/ 1967م في كتاب عنوانه: أ. فيشر. "المعجم التّأريخيّ، القسم الأول من أول حرف الهمزة إلى أبد".

يقول فيشر في مقدّمته: "إن كلّ كلمة في المعجم ينبغي "أن تُعرض على حسب وجهات النظر السبع التالية: التّاريخيّة، والاشتقاقيّة، والتصريفيّة، والتعبيريّة، والنحويّة، والبيانيّة، والأسلوبيّة".

غير أنّ هذا المعجم لا يمكن عدّه تاريخيًّا لسببيْن رئيسيْن:

- الأوّل، أنّه اقتصر على شواهد من اللغة الأدبيّة فقط، ومن منطقة جغرافيّة محدودة؛ على حين أنّ المعجم التّاريخيّ ينبغي أن يتناول الاستعمالات اللّغويّة في جميع المجالات الأدبيّة والعلميّة والفنّيّة، ومن جميع المناطق التي استُعملت فيها اللغة العربيّة.
- الثاني، وهو السبب الأهمّ، أنّ معظم مصادره، ومعظم شواهده تتوقَّف عند نهاية القرن الثالث الهجريّ، في حين أنّ المعجم التّاريخيّ ينبغي أن يتناول اللغة منذ أقدم ظهور مسجَّل لها، ويتتبّع تطوُّرها حتّى تاريخ إعداد المعجم. ولهذا يمكن أن يُعدَّ معجم فيشر من "معاجم المراحل" الّتي تؤرّخ للُّغة في مرحلة معيّنة من مراحلها.

2-2-2. المشروع التونسي للمعجم التّأريخي العربي (متع)

انطلق المشروع التونسيّ بمبادرة من كليّة الآداب بتونس، ومركز الدراسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وجمعيّة المعجميّة العربيّة. عقدت الجمعيّة ندوتها العلميّة الدوليّة الثانية في تونس سنة 1989م حول موضوع المعجم التّأريخيّ، وأوصت هذه الندوة بـ " ضرورة البدء في وضع معجم عربيّ تاريخيّ، لأنه يمثّل ذاكرتنا اللّغويّة والثقافيّة والحضاريّة التي تضبط رصيدنا الفكريّ، ويكون مرجعنا اللغويّ والعلميّ...".

بدأ العمل في المشروع بتمويل من الحكومة التونسيّة في شباط/ فبراير 1990م. وقام العاملون في المشروع بجمع شواهد من شعر تسعين شاعرًا جاهليًّا في الفترة الممتدّة من سنة 200م إلى سنة 609م، في جذاذات بلغ تعدادها ثمانية وخمسين ألفا وثلاثا وعشرين(58.023). ولكن المشروع توقّف بعد مدّة، ثم استؤنف العمل فيه

سنة 1996م. وظل المشروع يتعثّر بسبب تقطّع التمويل، وعدم تفرّغ العاملين فيه، وأخيرًا توقّف بصورة شبه نهائيّة، بسبب عدم توافر المال، وبذريعة بدء مشروعات عربيّة أخرى لتأليف معجم تاريخيّ للُّغة العربيّة.

3-2-2مشروعات أخرى

في العربيّة عددٌ من المشاريع التي يحسن الإشارة إليها إمّا لأنّ فيها عناصر تتعلّق بالتأريخ، ويمكن أن يُنتفَع بها في المعجم التاريخيّ، وإمّا لأنَّ فيها ما يستدعي إزالة الالتباس في علاقتها بالمعجم التاريخيّ، وإمّا للأمرَين معًا.

1-3-2-2 المعجم الكبير لمجمع اللغة العربيّة بالقاهرة

بعد تعثّر مشروع معجم فيشر اتّجهت جهود مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة إلى إصدار "المعجم الوسيط" 1960م، والشروع في إعداد "المعجم الكبير" الذي صدر الجزء الأول منه سنة 1970م. وقد رأى بعض المجمعيّين أنّ "المعجم الكبير" يُغني عن تأليف معجم تاريخيّ جديد مستندين إلى الخصائص التّأريخيّة التي يتحلّى بها "المعجم الكبير"، وأهمُّها: عنايته بتأثيل الجذور، وردّ المقترَضات إلى اللّغات التي جاءت منها، وترتيب المعاني من المعنى الأصليّ إلى المعاني التي تفرّعت منها.

غير أنّ "المعجم الكبير" ليس معجمًا تاريخيًّا، كما صرّح بذلك رئيس المجمع في مقدّمته: "وقد قرّر المجمع، أوّل ما قرّر، حين أراد الأخذ في وضع هذا المعجم أنّه لن يكون معجمًا تاريخيًّا للّغة العربيّة، لأنّ المعجم التّأريخيّ يحتاج إلى أعمال تمهيديّة لم يؤخذ بها بعد...".

ولا يمكن اعتبار "المعجم الكبير" معجمًا تاريخيًّا لثلاثة أسباب:

- الأوّل أنّ موادّ "المعجم الكبير" هي تجميع من المعاجم العربيّة، القديمة والحديثة، ولم تعتمد على مدوّنة نصّيّة، يدويّة أو إلكترونيّة، متوازنة من حيث المكان والزمان والمجال العلميّ.
- الثاني أنّ "المعجم الكبير" يرتّب شواهده على النحو الآتي: القرآن، الحديث، النثر، الشعر. أمّا الشواهد في المعاجم التّاريخيّة فينبغي أن تُرتّب، مبدئيًّا، على أساس تاريخيّ، من الأقدم إلى الأحدث، مع ذكر تاريخ الشاهد أو عصره.
- الثالث أنّ "المعجم الكبير" يفتقر إلى عنصر أساسيّ في المعجم التاريخيّ، وهو التأريخ لاستعمال الألفاظ فيه، والتأريخ لدلالاتها.

2-3-2-2 معجم "المرجع" للشيخ عبد الله العلايلي

دعا الشيخ عبد الله العلايلي (1914 - 1996م) في كتابه "مقدِّمة لدرس لغة العرب، وكيف نضع المعجم الجديد" إلى تصنيف أنواع متعدِّدة من المعاجم من بينها المعجم التّأريخيّ، أو المعجم النّشوئيّ الذي يبحث في نشوء المادة، وتطوُّراتها الاستعمالية، وتراوحها بين الحقيقة والمجاز... ويتناول المفردات من حيث هي عربيّة عريقة أم تنظر إلى مصدر غير عربيّ".

وفي ضوء دعوته هذه صنّف العلايلي معجمه "المرجع" الذي صدر جزؤه الأول سنة 1963م (من أ إلى جدا)، وحرص فيه على إرجاع كلّ دلالة من دلالات اللّفظ إلى عصر من العصور، أو فترة من فتراتها طبقًا لتقسيمه لفترات اللغة العربيّة. فقد قسم المدّة من سنة 132هـ إلى 922 هـ على ستّ فترات هي: فترة النفوذ الفارسيّ، فترة النفوذ التركيّ، فترة النفوذ البويهيّ، فترة النفوذ السلجوقيّ، فترة النفوذ المغوليّ، فترة النفوذ المملوكيّ، ونظر إلى دلالة كلّ لفظ في ضوء الفترة التي ظهر فيها، وفرّق بين الدخيل بتعريب قديم، وهو الذي يرجع إلى ما قبل القرن السابع عشر الميلاديّ، وبين الدخيل بتعريب حديث وهو الذي يبدأ من القرن السابع عشر الميلاديّ. كما ميّز بين المولَّد القديم الذي يرجع إلى ما قبل القرن السابع عشر الميلاديّ والمولَّد الحديث الذي يبدأ بعد النهضة الأوروبيّة الحديثة. ورتّب معاني اللفظ من الأقدم إلى الأحدث.

وهذا جهد يُذكر ويُشكر، ولكنّ معجم "المرجع" لا تنطبق عليه مواصفات المعاجم التّاريخية، وأوّلها أن تكون موادّه مستقاة من مدوّنة نصّيّة تشتمل على نصوص أصليّة، وأن تكون دعامة المعجم الأساسيّة الشواهد المؤرَّخة والموثّقة. وموادُّ معجم "المرجع" ليست مؤرَّخة، بل هي مأخوذة من المعاجم السابقة دون عناية بالشواهد.

2-2-3-3 اتّحاد المجامع اللّغويّة والعلميّة العربيّة: مشروع المعجم التّأريخيّ للُّغة العربيّة

بعد تردُّد طويل، وافق اتّحاد المجامع اللّغويّة العلميّة العربيّة الذي يضمُّ حاليًّا مجامع: دمشق، والقاهرة، وبغداد، وعَمّان، والرباط، والخرطوم، والجزائر، والقدس، وطرابلس الغرب، والشارقة على اقتراح تقدَّمت به مجامع بغداد ودمشق وعمّان سنة 1998م بتبنّي مشروع إعداد المعجم اللغويّ التّاريخيّ، ثمَّ ألَّف لجنةً بدأت اجتماعاتها في سنة 2004م، ووضعت في السنتين التاليتين خُطَّةً للتنفيذ وتدريب العاملين. وفي العام 2006م خصَّص مجمع اللغة العربية بالقاهرة مؤتمرًا لموضوع "المعجم التّاريخيّ للُّغة العربيّة"، وعقد اتّحاد المجامع ندوة حول الموضوع بإمارة الشّارقة في دولة الإمارات العربيّة، حضرها حاكم الشارقة الذي تبرّع بتكاليف المشروع بِرُمَّته. وقد بُني مقرٌّ للمشروع في القاهرة، وشُكِّلُ مجلسٌ علميّ شرع في اختيار المصادر الأساسيّة والثانويّة للمدوّنة. إلا أنه لم ينجز شيئًا حتى كتابة هذه المقدِّمة.

2-2-4معاجم تاريخيّة للمصطلحات

إلى جانب محاولات تأليف المعجم اللغويّ التاريخيّ بُذلت في العربيّة جهود لتأليف معاجم تاريخيّة لمصطلحات العلوم والفنون. وقد قام بهذه الجهود مؤسّسات، أو مجموعاتٌ، أو أفراد في واحد أو أكثر من مجالات العلوم والفنون. ويمكن الاستعانة بهذه الجهود لإنجاز معجم تاريخيٍّ في المجال المختصّ. ومن هذه الجهود:

2-2-4-1مشروع معهد الدراسات المصطلحيّة ومؤسّسة مبدع بفاس

يهدف هذا المشروع إلى حصر المفاهيم العلميّة، وترتيب المصطلحات التي تعبّر عنها ترتيبًا معجميًّا، وعرض معانيها عرضًا تاريخيًّا، لتبيان التطوّر الذي طرأ على دلالاتها واستعمالاتها منذ ظهورها إلى اليوم.

وفي إطار هذا المشروع، عُقدت ندوة علميّة دوليّة بمدينة فاس سنة 2010م حول "المعجم التّاريخيّ: قضاياه النظريّة والمنهجيّة والتطبيقيّة"، ونُشرت أعمالها في مجلّدين سنة 2011م.

وقد أُنجز من المشروع:

- "المعجم التّاريخيّ للمصطلحات الحديثيّة المعرَّفة"، ويقع في ثلاثة أجزاء.
- " المعجم التّاريخيّ للمصطلحات النقديّة المعرَّفة"، ويقع في ثلاثة أجزاء.

وينكبُّ العاملون في المشروع حاليًّا على إنجاز معجمين آخرين هما:

- "المعجم التّاريخيّ للمصطلحات المعرّفة في الفقه وأصوله".
- "المعجم التّاريخيّ للمصطلحات المعرّفة في اللغة وعلومها".

2-2-4-2المعجم التاريخيّ للمصطلحات العلميّة العربيّة

نُشر هذا المعجم بالفرنسيّة في العام 2017م بعنوان "*Lexique historique de la langue scientifique arabe*" بإشراف رشدي راشد، وشارك في إعداده عشرة من الباحثين المختصّين بالتّراث العلميّ العربيّ، وهو يقع في أكثر من تسعمائة صفحة، مع مقدِّمة ضافية عن الترجمة من اليونانيّة إلى العربيّة، وعن نشأة المصطلحات العلميّة العربيّة، ولا سيما مصطلحات الرياضيّات والفلك. وهو يؤرِّخ لهذه المصطلحات ولتطوُّرها منذ نشأتها حتّى العصور الوسطى.

2-2-4-3موسوعة مصطلحات العلوم النحويّة

صدرت هذه الموسوعة في ثلاثة مجلّدات من الحجم الكبير سنة 2010م، وهي من تأليف أهيف سنّو، وجيرار جهامي وهبة شبارو سنّو. وهي أقربُ إلى أن تكون مدوَّنة انتقائيّة تاريخيّة لنصوص النحو العربيّ بالمعنى الواسع للنحو، لأنّها تنقل مقتطفاتٍ من النصوص النحويّة موثّقة متدرِّجة بتدرُّج وفيات المؤلِّفين؛ فيأتي المؤلّف الأقدم قبل من يليه. غير أنّها ليست معجمًا تاريخيًّا، لأنّها لا تقوم بتعريف المصطلحات ولا تسعى إلى تأريخها، بل تسرد النصوص اعتمادًا على تواريخ وفيات أصحابها.

4-4-2-2معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها

صدر هذا المعجم الذي يقول عنه مؤلِّفه أحمد مطلوب في مقدّمته: "إنَّه معجم تاريخيّ" عن المجمع العلميّ العراقيّ في العام 1986م. ويهتمّ هذا المعجم بتطوُّر المصطلحات عبرَ تاريخها. غير أنّ هذا المعجم لا يؤرِّخ لها بصورة دقيقة، ولا يلتزم منهجًا ثابتًا في عرض مادّة معجمه.

هذا ولا يستبعد أن تكون هناك أعمال مشابهة، ومحاولات متفاوتة في اتجاه رصد الألفاظ والمصطلحات بتواريخ استعمالاتها، أو مجرَّدة من ذلك، إلا أن الجامع بين ما ذكر من المحاولات أنّها تفتقر إلى الأسس المعتمدة في بناء المعاجم التاريخيّة، وأهمُّها بناء المدوّنات النّصِيّة التي تُعدّ الركيزة والأساس والمنطلق.

ثانيًا: هويّة معجم الدوحة التاريخي للُّغة العربيّة وخصائصه

معجم الدوحة التاريخيّ للُّغة العربيّة معجمٌ مؤسِّسٌ لنهضة لغويّة عربيّة شاملة؛ فهو يوفّر أرضيّة لغويّة صلبة لقراءة جديدة لنصوص تراثنا المعرفيّ العربيّ، مبنيّة على فهم اللّفظ في سياقه التّاريخيّ، بعيدًا عن الإسقاط وانحراف التّأويل، كما يُتيح تدشينَ مشاريع بحثيّة في علوم اللغة، وفي أسباب التطوّر الدلاليّ وقوانينه، واستخلاصَ معاجم لغويّة متنوّعة، كمعاجم المصطلحات حسب العلوم والمعارف والفنون، ومعاجم الأبنية واللّغات، ومعاجم المعاني، وغيرها. وعلاوة على ذلك، هو معجم يُسهم بألفاظه الموثّقة وشواهده المضبوطة في تصحيح نصوص من التّراث العربيّ القديم اعتراها التصحيف والتحريف.

أمّا أهمّ المعالِم المحدِّدة لهويّة هذا المعجم فتتجلّى في النقط الآتية:

1-هو معجمٌ لغويٌّ تاريخيّ للعربيّة يجمع ألفاظها المُستعملة في نصوصها المطبوعة من أقدم استعمال لها، وأيًّا كان مكان استعمالها الجغرافيّ؛ فيتضمّن "ذاكرة" كلّ لفظٍ من ألفاظها، ويُسجِّلُ تاريخَ استعماله بدلالته الأولى، وتاريخَ تحوّلاته البنيويّة والدّلاليّة، وتحوّلات استعمالاته، ويوثِّق تلك "الذّاكرة" بالنّصوص الّتي تشهد على صحّة المعلومات الواردة فيها. وسيكون هذا المعجم حين اكتماله، أولَّ معجم تاريخيّ وُضع للُّغة العربيّة على منوال غير مسبوق. فلئن تعدّدت محاولات إنجاز معجم تاريخيّ للُّغة العربيّة، فإنّ أيًّا من تلك المحاولات لم تنته بعرض مادّة المعجم -أو حتّى نماذج منها- سوى المعروف ممّا أنجزه فيشر، ونُسب- على خلاف- إلى مشروع معجم تاريخيّ للُّغة العربيّة.

2-هو معجم مفتوح؛ ذلك بأنّه لا يدّعي -وما ينبغي له أن يدّعي- أنّه أحاط بألفاظ اللّغة العربيّة، مبانيها ومعانيها، منذ بدايات استعمالها حتى عصرنا الرّاهن. فليس ثمّة شكّ في أنّه قد يكون فاته ألفاظٌ ودلالات في نصوص،

ونقوش لم يصل إليها صانعو المعجم رغم جهد التقصّي والتحرّي. وسيكون المعجم مفتوحًا على استدراك تلك الألفاظ والدلالات الفائتة. إذ لا يمكن لمعجم تاريخيّ للّغة العربيّة أن يكون مكتملا ابتداءً، أيًّا ما كان المجهود المبذول في إنجازه لأسباب موضوعيّة يصعب تجاوزُها، من أهمّها: امتدادُ العربيّة في الزّمان وفي المكان، والعددُ الهائلُ لنصوصها، وتوزُّعُ هذه النصوص وتشتّتُها بصورة يصعب معها ادّعاء جمعها كلّها، فضلًا عن أنّ كثيرًا منها ما يزال مخطوطًا غير مطبوع ولا مُحقّق، وغير قليل من المطبوع المحقّق يحتاج إلى إعادة تحقيق.

3-هو معجمٌ مرحليّ مبنيّ بطريقة تراكميّة: فلم يكن ممكنًا إنجازُه دفعةً واحدة، وما صدر منه مرحلةٌ أولى لا يسمح لنا تراثنا العربيّ بالقول إنّها قد أنجزت وانتهت؛ فمفهوم المرحلة: أولى، أو ثانية، أو ثالثة، مفهوم إجرائيّ مؤقّت؛ فقد يظهرُ في نصوص المرحلة التالية استعمالاتٌ تعود إلى المرحلة السابقة، وتفرض إضافةَ ألفاظ جديدة بمبانيها ومعانيها، أو إضافة معان جديدة، أو مبان جديدة فقط، بل قد تظهر نصوصٌ جديدةٌ تنتمي إلى المرحلة التي فُرغ من إنجازها حُقّقت أمسِ أو اليوم. ولهذا قلنا: إنَّ هذا المعجم معجمٌ تراكميٌّ مفتوح. ومن الأمثلة على ذلك أن تجد للَّفظ الواحد عددًا من الدّلالات في المرحلة الأولى، لكن يتبيّن، بتحقيق نصّ جديد، أنّ لهذا اللفظ دلالةً جديدةً لم تُدرج في المعجم، فتُستدرك في المرحلة اللّاحقة، ويكون المعجم مفتوحًا على هذا النّوع من التّعديلات في الألفاظ أيضًا حين يتبيّن أنّ لفظًا جديدًا ينبغي إدراجه في مرحلته المناسبة. ومن ذلك أيضًا أن تعتمد تاريخًا معيّنًا لاستعمال اللّفظ، ويتبيّن بعد تحقيق مصدر قديم أنّ هناك تاريخًا أقدمَ لهذا اللّفظ، فيجري التّعديل باستمرار كلّما تبيّن جديد في الألفاظ أو المعاني أو التّواريخ. وهذه المتابعة مفتوحة لجمهور القرّاء على غرار ما يجري في المعاجم التاريخيّة بشكلٍ عامّ.

4-هو معجم نسقيّ يخضع لضوابط الصّناعة المعجميّة المعاصرة المرتبطة بالتطوّرات الراهنة في علم المعجم ونظريّاته؛ فهو يُقدّم المعلومات عن الألفاظ في مداخلها المعجميّة بطريقة موحّدة ومنظّمة: اللّفظ تحت جذره، يليه وَسْمُه، فتاريخ استعماله، مُردفًا برأس التّعريف، فالتّعريف، ثمّ الشّاهد النّصّيّ، واسم مستعمله، ثم مصدر توثيق الشاهد. وهو يستفيد من أحدث الوسائل والتقنيّات الحاسوبيّة المستعملة في صناعة المعاجم. ومن ذلك:

- التّحديد الواضح لمادّة المعجم، ومصادره، ووحداته المعجميّة، والمعلومات المقدّمة عنها وترتيبها.
- التّحديد الواضح لمنظومة العمل في المعجم، ولضوابط المعالجة والتّحرير، ولخطّ إنتاج الوحدات المعجميّة، ولمستويات إنتاجها، ومراقبة جودتها، ولكيفيّة نشرها وتحديثها.
- اعتماد تقنيّات بناء المدوّنات اللّغويّة، ومنصّة العمل الحاسوبيّة، والجذاذة الإلكترونيّة، والبرامج والتّطبيقات الحاسوبيّة.

5-هو معجم تفاعليّ موثَّق وموثوق؛ إذ تُنشر موادّه عبر بوّابة إلكترونيّة تسمح بتفاعل جمهور المتخصّصين، واستقبال التغذيات المرتجعة، كما تسمح بتقديم خدمات معجميّة كثيرة، كالبحث في الببليوغرافيا، وفي السياقات، وفي المدوّنة النّصّيّة، وبتقديم مصادر المعجم النّصّيّة، والنّقشيّة والتّأثيليّة. وجميعُ المعلومات المقدّمة فيه موثّقة علميًّا؛ فليس ثمّة لفظ من ألفاظه إلّا وهو يرد مصحوبًا بدليل على استعماله في شاهدٍ نصِّيٍّ مُؤرّخٍ، موثَّقٍ، يعكس واقع اللّغة العربيّة الحيّ. وهو لا يعتمد اللّفظ إلّا إذا تأكدّ من مصدره، ومن سلامته من التّحريف والتّصحيف.

6-هو معجمٌ لغويّ معنيٌّ أساسًا بألفاظ اللّغة العربيّة ومعانيها، وتقديم المعلومات الّتي تُسلّط الضّوء على اللّفظ والمعنى، بطريقة منظّمة لا تختلف من لفظ لآخر؛ كالوسم، والتّأريخ، والنّصّ الشّاهد، ومُنتجه، ومصدره. وليس معنيًّا بتقديم معلومات موسوعيَّة تتجاوز أهداف المعجم اللُّغويّ. ومن مزايا هذا المعجم اللغويّ:

- أنّه بُنِيَ انطلاقًا من مدوّنة نصّيّة صُمِّمت خصّيصًا له. وهي مدوَّنة واسعةٌ تمثِّلُ العربيّة على امتداد تاريخها.
- أنّه يربط ألفاظ اللّغة العربيّة بنظيراتها في اللّغات "الساميّة" المنتمية إلى العائلة اللّغويّة الواحدة نفسها، حيثما توافر ذلك.
- أنّه يرجع باللّفظ العربيّ إلى استعمالاته الأولى في النّقوش متى توافر ذلك، ويُقدّم معلومات مهمّة عن النّقش الّذي عُثر عليه فيه.
- أنّه يرجع باللّفظ العربيّ المقترض إلى أصله اللّغويّ، فارسيًّا كان أو يونانيًّا، أو غير ذلك.
- أنّه يُعنى بألفاظ القرآن الكريم، وبقراءاته المتواترة سواء حملت معنى جديدًا، أو لم تحمله.
- أنّه يُعنى بلغات العرب ولهجاتها؛ فلا يقتصرُ على لهجةٍ واحدةٍ دون غيرها.
- أنّه يشمل جميع ألفاظ اللّغة العربيّة المستعملة في النّصوص، بما فيها الألفاظ المشتقّة اشتقاقًا قياسيًّا؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، وغيرهما، ويعرضها مُوثّقا كلّ لفظ بنصّ شاهد يدلّ على استعماله بمعانيه، مقرونًا باسم مستعمله، وتاريخ استعماله، أو تاريخ وفاة مستعمله، مع توثيق مصدر النّصّ.
- أنّه يرصد المصطلحات في مجالاتها العلميّة والمعرفيّة والفنّيّة، على النّحو الذي يرصد به الألفاظ.

ثالثًا: مصادر الببليوغرافيا

1-خصوصيّات ببليوغرافيا العربيّة

اللغة العربيّة لغةٌ حيّةٌ كغيرها من اللغات الطبيعيّة الحيّة التي أَنجزَ عددٌ منها معاجمَه التاريخيّة. غير أنّ في العربيّة وفي مصادرها ما يجعل العمليّة أكثرَ صعوبةً لأسباب منها:

- **الامتداد الزمنيّ الطويل لمصادرها** على مدى يقربُ من عشرين قرنًا. وهو امتدادٌ بلا انقطاع، بخلاف لغاتٍ ضاربةٍ في القِدَم اندثرت، أو حدثتْ في نصوصها قطيعةٌ جعلتها أشبَهَ ما تكون بنصوص لغتَين لكلِّ واحدةٍ منهما تاريخها، كالفارسيّة الفهلويّة القديمة، والفارسيّة الحديثة، والإغريقيّة القديمة، والإغريقيّة الحديثة. أمّا نصوصُ العربيّة فما تزالُ واحدةً متّصلةً حتّى يومنا هذا. ولعلَّ المقارنة مع لغةٍ حيّةٍ أنجزتْ معجمها التاريخيّ مفيدة في هذا المجال، فالمعجم التاريخيّ لُّغة الفرنسيّة مثلًا يعتبرُ الفرنسيّة القديمة لغةً أجنبيّةً لا يسجّلُ من ألفاظها إلّا ما يُقدِّرُ أنَّه ضروريٌّ لفهم الألفاظ الحديثة وتطوُّرها؛ فلا تمتدّ نصوصُ المدوَّنة فيه سوى بضعة قرون.
- **العدد الهائل لنصوصها:** ينتج عن هذا الامتداد في الزمان عددٌ هائلٌ من النصوص عصِيٌّ على الحصر، وهي نصوصٌ لا تنحصرُ في حيّزٍ جغرافيٍّ ضيّق، بل تنتشر في بلدان العالَم العربيّ، وفي بلدان الخلافة الإسلاميّة عبر عصورها المتعاقبة، وفي المَهاجر، وفي مكتبات العالَم ومراكزه الثقافيّة، بخلاف لغاتٍ أخرى ليس لها هذا الامتداد في الزمان، وقد لا يكون لها مثل هذا الامتداد في المكان، فلا يكون لها هذا الاتّساعُ الذي للعربيّة في نصوصها.
- **قيامها على عمل النسّاخ:** جميع المصادر المطبوعة التي يعتمد المعجم التاريخيّ للعربيّة عليها في المرحلة الأولى مصادرُ كانت مخطوطةً تعاورتها أيدي النُّسّاخ قبل تحقيقها وطباعتها، بل إنّ قسمًا كبيرًا من مصادر المرحلة الأخيرة كان مخطوطًا أيضًا، ولم يجد طريقه إلى المطبعة إلّا في العصر الحديث. فلم يبدأ الكتاب المطبوع بالانتشار في العالم العربيّ -على حياء- إلّا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ولا يُشبه هذا الوضعَ ما عليه مصادرُ مدوَّناتِ لغاتٍ مثل الانجليزيّة والفرنسيّة والألمانيّة، وهي مدوَّنات يعود فيها الكتاب المطبوع إلى القرن السادس عشر، وكثيرٌ من مصادرها نُقل مطبوعًا منذ البداية؛ فلا يحتاج إلى ما تحتاج إليه مصادر العربيّة من تدقيق وطول نظر.

2-مصادر الببليوغرافيا

تتنوّع مصادر الببليوغرافيا التي يعتمدها المعجمُ في بناء مدوَّنته وفق تنوُّع عناصرها:

- **القرآن الكريم:** وهو نصٌّ مُسلَّمٌ به منقولٌ بالتواتُر. وقراءاته -مع اختلافها- كلُّها حُجَّة. وقد اقتصرنا على القراءات المُعتدّ بها عند أهل الفنّ، وهي القراءات العشر المتواترة، علاوةً على القراءات الأربع الشوّاذّ التي لها سندٌ متّصل، دون غيرها مما لا سندَ له.
- **الحديث النبويّ الشريف:** وهو مصدرٌ شفويٌّ لم يُدوَّن أكثره إلّا في مرحلة متأخّرة. وعلى الرغم من اختلاف النحويّين قديمًا في أمر الاستشهاد به، فقد أُخِذَ برواياته الصحيحة السند؛ إذ إنّ الاختلاف في روايته إنّما جاء لدى من يُحْتَجُّ بهم؛ لأنّها جميعًا واقعة في حقبة زمنية غير متنائية. وقد اقتُصِر فيه على كتب الحديث العشرة المعروفة.
- **النّثر:** ويضمّ المصنّفات النثريّة التي ثبتت نسبتها إلى أصحابها، والوثائق المستخلصة من الكتب والمُصنَّفات الَّتي تجمع الأدبيّات النثريّة (كالخطب والمُحاوَرات، والرسائل والتوقيعات، والوصايا، والأمثال). كما يضمّ ما رُوي من خُطب العرب، وما تواترَ من المحكيّات والحوارات في كتب الأدب والتّأريخ، والرَّسائل المكتوبة والرُّدود عليها، والمعاهدات والمواثيق، وتوقيعات الخُلفاء والأمراء والوُلاة، والوصايا ومأثورات الحِكَم، والأمثال التي جرت على ألسنة العرب وانتشرَت بينهم خلالَ الحِقبة الزمنيّة التي يؤرِّخ لها المعجم.
- **الشعر:** ويضمُّ دواوين الشعر المفردة وشروحها، ودواوين القبائل الحاوية لأشعار الهُذَليّينَ والكلبيّين والهَمدانيّين وغيرِهم؛ فضلًا عن جوامع الشعر، والجمهرات، وكتب الحماسة، وكتب الأدب المعنيَّة بجمع الشعر العربيّ وروايته، ومعاجم الشعراء المُميّزة لأشعارهم.

3-المصادر الشفويّة

أكثرُ نصوص العربيّة الشعريّة قبل عصور التدوين منقولٌ عن طريق الرواية الشفويّة. وقد كانت للدارسين العرب المحدَثين ثلاثةُ مواقفَ مُتباينةٌ من هذه النصوص:

- الموقف الأوّل: موقفٌ مُتطرِّف يذْهب إلى رفض جُلِّ الشعر الجاهليّ، ويراه من اختلاق الرُّواة وابتداعِهم لأسبابٍ قبليّة وسياسيّة، أو لغايات قَصصيَّة؛ فهو إذن لا يمثِّل لغة الجاهليّين، بل يمثّل لغةَ الذين اختلقوه بعد ظهور الإسلام.
- الموقف الثاني: موقفٌ مُتطرّف أيضًا يذهب إلى قبولِ جُلّ ما وصل إلينا من الشعر الجاهليّ بوصفه وثيقةً مكتوبةً لا تقبل الإسقاط أو الإهمال، وأصحابُ هذا الموقفِ لا تعنيهم تاريخيَّةُ الشعراء أو تاريخيَّة الأشعار التي تُنسب إليهم، بل تعنيهم النصوصُ ذاتُها بوصفها نصوصًا أدبيّة قائمةَ الذّات رغمَ أنّهم قد يتشكّكون في نسبتها إلى أصحابها.
- الموقف الثالث: موقفٌ وسطٌ مُعتدلٌ يتبنّاه معجم الدّوحة التاريخيّ للُّغة العربيّة، وهو يرى في الشعر الجاهليّ حقيقةً تاريخيّة لا شكّ في وجودها، لكنْ ينبغي للباحث، وخاصَّةً لجامعِ ديوانِ

شاعرٍ مّا أو ديوانِ قبيلةٍ من القبائل، أو لمؤلّفِ معجم يقومُ على التّأريخ للألفاظ ومعانيها،ألاّ يُسلّمَ تسليمًا تامًّا بصحّة رصيدٍ غيرِ قليلٍ ممّا وصل إلينا.

كانت قضيّة النحْل من أبرز مصاعب مدوَّنة القرون الأولى. وظاهرةُ نحْلِ الشِّعر قديمةٌ معروفةٌ في العربيّة. ومن الأدلّة على وجودها تقْويلُ القدماءِ آدمَ شعرًا بالعربيّة في رثاء ابنِه هابيل. وقد نبّه القدماءُ إليها وانتقدوها واحترزوا منها في حديثهم عن الشعراء وشعرهم. ومن أشهر مَن تحدّث عنها من القدماء ابنُ سلّام الجُمَحيّ منذ بداية القرن الثّالث الهجريّ/التاسع الميلاديّ. ومن أهمّ أسباب النحل: تقوُّل الرواة وتزيُّدُهم، وقد خَصّ ابنُ سلّام بالذّكر من الرواة "المتَزَيِّدين" اثنيْن هما: حمّاد الرّاوية (156هـ/772م)، وقدْ كان شاعرًا مُجيدًا قادرًا على قول الشِّعر على مذاهب الشُّعراء ونسبتِه إليْهم؛ ومحمّد بن إسحاقَ بن سيّار (151هـ/768م). ولم يكتف ابنُ إسحاق بالتزيّد على شعراء معروفين، بل نسب أشعارًا إلى أناس -رجالًا ونساءً- لم يقولوا شعرًا قطّ. ومن الأدلّة الطريفة على هذا النحل أنّ عددًا من علماء العربيّة ومنهم ابنُ الشَّجَريّ (542هـ/1147م) في أماليه، و ابنُ الأثير (637هـ/1239 م) في كتابه "المثَل السائر"... عَدّوا بِشْرَ بن عوانة من بين الشعراء الجاهليّين، وهو شخصيّةٌ مبتدَعة في مقامات بديع الزمان الهمذانيّ (398هـ/1008م) ليس لها أيُّ وجودٍ في التاريخ.

ولذلك قُمنا ابتداءً باستبعاد كلّ مصدر يتطرّق إليه الشكّ، أو تحتمل نسبته أو تأريخه قدْرًا من الارتياب.

4-تحقيق المصادر

دُوِّن أكثر النصوص الشفويّة في القرن الثاني للهجرة، في زَمَنٍ كانت العربيّة في أصحابها سليقةً، وكان النظام الكتابيّ المستعمل في التدوين غيرَ معجَمٍ ولا مشكول. وقد بَلغتْنا هذه النصوص منشورةً مع ما يحتمله ذلك من تعرُّضها للتحريف والتصحيف، واختلاط الهامش بالمتن، والتلفيق بين الروايات المختلفة، والوضع، ونحْل النصوص إلى غير أصحابها، فضلًا عن فساد كثير من النّصوص بسبب عبث النسّاخ قديمًا، والمحقّقين غير الأكْفَاء حديثًا.

وقد احتفى المعجمُ بالنصوص التي حقَّقها الأَثْباتُ، مع العلم بأنّ كثيرًا مما نُشِرَ موسومًا بأنّه مُحَقَّقٌ قد غلب عليه الخَطْفُ وتركُ التحقيق على شَرْطِه. ونحن نعلم أنّ روايات النصّ الواحد قد تتعدَّد بتعدُّد الرواة، وتتعدَّد باحتمالات القراءة التي تتراءى للمحقِّق بهدي ما وُضِعَ من القواعد بعد زمن. وقد يقع اختلاف القراءة في ضبط الأبنية المفضي إلى اختلاف المعنى. ويزداد الأمرُ صعوبة حين تُعادُ طباعةُ الكتاب المطبوع لمعالجته؛ فقد يوقفُ على كثير ممّا فرَط من أيدي الطابعين عند تحويل النصوص وطباعتها على نحو قابل للمعالجة، فيقعُ فيها تصحيف وتحريف يشبه ما وقع للمحقّقين عندما نظروا في النصوص الأصليّة وحقّقوها؛ فكيف إذا انضاف إلى خطأ المحقِّق خطأُ الطابِع أو الناسخ!

5-طباعة المصادر

من معضلات النصّ التراثيّ انتشار الطبعات التجاريّة التي تفتقد إلى أدنى قواعد التحقيق. وتلافيًا لتسرُّب مثل هذه الطبعات إلى مدوّنة المعجم، كان لا بدّ من تخيُّر أوثقِ النّشرات وأدقِّها، وهو أمر تطلّب الكثير من التأنّي والخبرة والمعرفة والاطّلاع. ولذلك رُصدت الطبعات المختلفة لمصادر الببليوغرافيا، وخضعت للدراسة والتمحيص للمفاضلة فيما بينها باعتماد معايير علميّة تسمح بالوصول إلى النّشرة الأفضل. وكان من أهمّ معايير المفاضلة:

- كون المحقِّق من كبار المحقِّقين -عربًا ومستشرقين- أو من أولي العلم المشهود لهم بالدّراية والتّجويد والإتقان في هذا الباب.
- صدور النشرة عن مؤسّسات علميّة مرموقة تخضع مطبوعاتها للتّحكيم العلميّ، كمجامع اللّغة العربيّة، أو دور نشر عُرِف عنها تحكيم نشراتها، والعناية بها.
- تنوُّع النُسَخ التي اعتمد التحقيقُ عليها، وقِدَمُها وتدقيق ناسخِها.
- تأخُّر النّشرة، واشتمالها على ما لم تحظَ به سابقاتها سعةً وتحقيقًا.
- كون النّشرة رسالة جامعية تطلّب إنجازها أناةً وإتقانًا، وتمّت إجازتها بدرجة عليا.

بيد أنَّ هذه المعايير قد لا تكون حاسمة في عدد غير قليل من منشورات المرحلة الأولى قبل القرن الثاني للهجرة، فيُحتاجُ في بعض كتب تلك المرحلة إلى عدد من الطبعات -على سبيل الاحتياط- بغية الوصول إلى مدوَّنة جامعة لا تفرِّط في أيِّ جزءٍ من التراث. يُضاف إلى ذلك أنَّ النصوص -برغم اصطفائها - لا تُؤخذُ مسلَّماتٍ، بل يخضع كلّ نصّ منها لتمحيص المحرِّر المعجميّ تحقيقًا، وتدقيقًا، وضبطًا، وتحرّيًا لصحّة ما جاء فيه، ممّا يُقلّل من احتمالات الخطأ أو الزلل. ويعتمد المحرِّر في استقراء النصوص، ولا سيَّما نصوص المرحلة الأولى، منهجًا يقوم على فحص النصّ بالمزاوجة بين الانسجام البنيويّ، والاتّساق مع السياق الخارجيّ اعتمادًا على ثلاثة معايير هي:

- معهود العرب في كلامها.
- المعاني الأصول للمادة المعجميّة.
- معطيات السياق بوجهيه الداخليّ والخارجيّ، أي سياق الكلام، ومعطيات المقام، وظروف إنتاج الخطاب.

6-إعداد الببليوغرافيا والمكتبة المرجعيّة

تستدعي المُعالجةُ المُعجميَّة لمادَّة المدوّنة التأكُّد من صحَّة النصوص ونسبتها، ولذلك وُضِعت **"ببليوغرافيا مصادر المدوَّنة"** لتكونَ قاعدةَ بياناتٍ تحوي المعلومات الببليوغرافيَّة الكاملة لمصادر المدوَّنة، وأُرفِقت بها **"المكتبة المرجعيَّة"** الَّتي تحوي مُتُونَ هذه المصادر في صورتها الرقميَّة المُصوَّرة عن الأصول المطبوعة. وقامت منهجيَّة بناء الببليوغرافيا والمكتبة المرجعيَّة، بعد التخلّص ممّا يحوم الشكّ أو الغموض حوله، سواءٌ من حيثُ نسبتُها، أو من حيثُ انتماؤُها إلى الحِقبة الزمنيَّة، على الأسس الآتية:

- تقسيم الببليوغرافيا إلى حقول بعدد حقول المدوَّنة اللغويَّة.
- اشتملَ كُلُّ حقلٍ على المعلومات الآتية على الترتيب: (الرقم التسلسُليّ للوثيقة، وعُنوان الوثيقة، واسم صاحبها، ومصادر المادَّة النصِّيَّة، ومُلاحظات الوثيقة، والعبارة التاريخيَّة، ورمز التأريخ [للتَّمييز بين التواريخ المعلومة والتقريبيَّة]، وتاريخ الوثيقة).
- اشتملَت المعلومات الببليوغرافيَّة للمصادر على: (اسم المصدر، واسم المُؤلِّف وتاريخ وفاته، وبيانات التَّحقيق أو الجمع، ومكان النشر، ورقم الطبعة، وعام النشر).
- تمَّ الربطُ – آليًّا – بين بيانات مصادر المادَّة النصِّيَّة والأصول المطبوعة لهذه المصادر في المكتبة المرجعيَّة لتيسير الوصول إليها والتوثيق منها.
- أُخضِعَت ببليوغرافيا مصادر المدوَّنة للمُراجعة، وجرت المطابقةُ بين البيانات الواردة فيها والبيانات المصاحِبة للوثائق في المدوَّنة اللغويَّة.

وحرصًا على التدقيق والتوثيق بُنيت مكتبة مرجعيّة يرجع إليها المعالجون المعجميّون لتوثيق النصوص وضبطها عند الحاجة، وقد أُلحقت بالوسائل المساعدة في المنصّة الحاسوبيّة. واعتُمِد في بناء هذه المكتبة التي اشتملت على آلاف الكتب المطبوعة والملفّات الرقميّة المُصوَّرة التي رُبطت آليًّا بالببليوغرافيا على الآتي:

- الحُزَم [المجموعات] المكتبيَّة الرقميَّة.
- المواقع العربيَّة المعنيَّة بالنشر المكتَبيّ الرقميّ للتراث بعد تدقيقها وتصويب ما فيها من أخطاء.
- المكتبات الرقميَّة المفتوحة (بالعربيَّة، والإنكليزيَّة، والفارسيَّة).
- التحويل المباشر إلى الحواسيب عبرَ الماسحات الضوئيَّة وتقنيات *OCR*.
- رقن عدد من المصادر غير المتاحة.

رابعًا: مدوَّنة المعجم

يُمثّل بناء المدوَّنة اللغويّة أولى خطوات الصّناعة المعجميّة. وتُعنى هذه المرحلة بتوفير النّصوص التي سيُعتمَد عليها في استخلاص مادّة المعجم؛ إذ لا بُدَّ في صناعة المعجم من مدوَّنةٍ تُستخرَج المداخلُ منها، وتُعرَّف اعتمادًا على سياقاتها. وهذه المدوَّنة شرطٌ أوَّلٌ في إنجاز المعجم التاريخيّ؛ إذ لا يمكن تأريخ ظهور الألفاظ، ولا تأريخ تطوُّر الدلالات إلّا من خلالها. وكان غيابُ هذه المدوَّنة من أكبر العقبات التي حالت دون إنجاز مثل هذا المعجم التاريخيّ في العربيّة.

لا تُقدِّم المعاجمُ العربيّة التراثيّة، باستثناء معجم العين في أواخر القرن الثاني للهجرة، كبيرَ عونٍ في هذا المجال، بل لقد أسهمت إلى حدٍّ كبيرٍ في اتّساع الفجوة بين ما فيها وما هو في الواقع اللغويّ الحقيقيّ في النصوص، لأنَّها اعتبرت أنّ لغة العرب أصابها الفساد بسبب الاختلاط بالعجم الذي أضعف السليقة، فصرفتْ همَّها إلى اللّغة القديمة التي كانت في عصور الرواية والاحتجاج. وقد أُهْمِلَ العاميّ، وإن كانتْ نماذج منه غيرُ قليلة موجودةً في كتاب العين للخليل بن أحمد. وأُهمِلَ ما ولَّده العرب بعد القرن الثاني للهجرة من ألفاظ ومصطلحات تدلُّ على حيويّة اللغة العربيّة وعلى تطوّرها؛ فإنّ المولّد فيها دالٌّ على تجاوزها لمرحلةٍ كانت فيها لغةً واصفة للمَلَكة الشعريّة الأدبيّة العربيّة مضافًا إليها ما عُرِفَ بالعلوم الإسلاميّة مثل علوم القرآن، والحديث، والفقه، والكلام، وعلوم اللسان - وكلُّها ذاتُ صلة مباشرة أو غيرِ مباشرةٍ بالكتاب والسنّة- إلى مرحلةٍ جديدةٍ أصبحتْ فيها واصفةً للحضارة والصّنائع والعلوم الدقيقة في المشرق وفي المغرب على السّواء. ولم يكن المولَّدُ خارجًا عن الفصيح أو مفْسِدًا له، بل كان امتدادًا له ومنتمِيًا إليه في أنظمته الصرفيّة والنّحويّة والمعجميّة. وما حدث إذن من تطوّر في العربيّة المولَّدة بعد عصرِالاحتجاج يُعَدُّ تطوُّرًا في العربيّة الفصحى ذاتِها. ولم تقم المعاجم العربيّة الحديثة والمعاصرة بشيءٍ كبيرٍ في سبيل سدِّ هذه الفجوة، كما لم يكن للمعاجم المجدِّدة فيها سوى إضافاتٍ قليلة اعتمادًا على مدوَّناتٍ جزئيّةٍ قليلة، لا يمكن أنْ تمثِّلَ العربيّةَ في أطوارها المختلفة، بل لا يمكن أن تمثِّلَ العربيّة الحديثة والمعاصرة تمثيلًا صادقًا، ولا أن تؤرِّخ لها.

كان من أولى مهامّ معجم الدوحة التاريخيّ للُّغة العربيّة إعداد مدوَّنةٍ يمكن الاستنادُ إليها في وصف العربيّة، وفي التأريخ لمبانيها ومعانيها. وكان لا بُدَّ من أن يتحقَّق في هذه المدوَّنة عددٌ من الشروط الضروريّة في صناعة المدوَّنات، أهمها:

- الأصالة؛ فيكون النصّ الذي في المدوَّنة نصًّا أُنشئ لأغراض التواصُل؛ ولا يُقبَلُ أن يكون نصًّا أنشأه صاحبُه ليكون جزءًا من هذه المدوَّنة.
- الاتّساع ؛ فتشمل مختلف نصوص العربيّة على اختلاف الأزمنة والأمكنة والفنون.
- الحوْسَبة؛ إذ لا يُستطاع من دون الحوسبة الإحاطة بنصوص واسعة ممتدَّة في الزمان.
- الوسم؛ فيُسجَّل طبيعة الوثيقة، ومؤلِّفها، وتاريخها، ومكانها، وناشرها، ومكان نشرها، وما يمكن أن يكون له أثرٌ في فهمها وتعريف ألفاظها.
- صحّة التمثيل؛ فتكونُ المدوَّنة صورة حقيقيّة عن الواقع اللغويّ المراد وصفه.

ومما لا ريبَ فيه أنّ المدوَّنة الشاملة أصدقُ تمثيلًا للواقع اللغويّ. غير أنّ هذه المدوَّنة الشاملة في العربيّة غايةٌ لا تُدرَك؛ إذ لا يمكن لأحد أنْ يزعم أنّه يستطيع أنْ يجمع كلَّ نصوص العربيّة من أوّل استعمال لها حتى العصر الحاضر. ولذلك فقد تقرَّر اعتمادُ منهجَين في صناعة مدوَّنة معجم الدوحة التاريخيّ للُّغة العربيّة:

- المنهج الأوَّل: منهجٌ استقصائيٌّ شامل، أو أقربُ إلى أنْ يكون شاملًا لنصوص العربيّة المطبوعة ونقوشها في مراحلها الأولى حتى نهاية القرن الثاني للهجرة.

- المنهج الثاني: منهجٌ انتقائيٌّ تمثيليٌّ في المراحل التالية. وقد دعا إلى الانتقاء تعذّر الإحاطةُ بكلِّ ما أُنجِز في العربيّة في تاريخها الطويل. ويحرص هذا المنهج الانتقائيّ على صحّة التمثيل اعتمادًا على اختيار عددٍ كبيرٍ جدًّا من النصوص تمثِّل اللغة الموصوفة في تنوُّع مجالاتها وأغراضها ومؤلِّفيها وأزمنتها وأمكنتها ومستوياتها، إلخ.

وقد كان اختيار مدوَّنة استقصائيّة شاملة، أو شبه شاملة للمطبوع والنقوش في المرحلة الأولى لأسباب منها:

- أنّها مرحلة مؤسِّسة؛ لأنّ فيها النصوص التاريخيّة الأولى التي وصلت إلينا قبل الإسلام وبعد ظهوره.
- أنّ عدد نصوصها ليس كبيرًا جدًّا؛ فيُمكنُ جمعُه وضبْطُه.
- أنّ في نصوصها كثيرًا من الاضطراب والتداخل، بخلاف نصوص المراحل التالية، ما يفتح الباب أمام تقديرات مختلفة يصعبُ في كثيرٍ من الأحيان ترجيح واحدٍ منها على ما عداه، فيكون الاستقصاء مخرجا لاستبدال مصدر بآخر أكثر صحة وسلامة.

حُصِرت مصادر مدوَّنة المرحلة الأولى بعد استبعاد المشكوك فيه حصرًا أوّليًّا في اثنين وسبعين وسبعمئة عنوان تشتمل على النصوص والنقوش.

1-النصوص المطبوعة

أُعِدَّت ببليوغرافيا هذه المدوَّنة اعتمادًا على النّصوص الأصليّة المطبوعة دون غيرها، واستُبعدت المخطوطة أيًّا كانت أهمِّيتها، وذلك للاعتبارات الآتية:

- أنّ المخطوطات كثيرة يصعب حصرها.
- أنّ كثيرًا منها لا يُعرف غير عنوانه، واسم مؤلِّفه مما ذكرته كتب الفهارس والطبقات...
- أنّها تتطلّب تحقيقها ونشرها، حتى يصحّ اعتمادها ضمن مصادر مدوّنة المعجم.

على أن المعجم منفتح على ما حُقِّق منها في أيّ مرحلة من مراحل إنجازه.

أمّا كتب الاختيارات الشعريّة كالأصمعيّات، وحماستَي أبي تمّام الصغرى والكبرى، وحماسة البحتريّ، وديوان الهُذليّين، وجمهرة أشعار العرب، ومنتهى الطلب من أشعار العرب، وغيرها فقد جمعها ووثَّقها وحقَّقها رواةٌ وعلماء من القرن الثالث فما بعده، باستثناء المفضَّليّات الّتي صنَعها المفضّل الضّبّيّ (ت178هـ). ولذلك كان المعتبرُ هو النّظر إلى النّصوص الأصليّة المضمَّنة في هذه الدّواوين والاختيارات، وعصورِ أصحابها من الشعراء، لا إلى عصور صانعيها وجامعيها ومُحقّقيها المتأخّرين. فما يزال الباحثون والدارسون المشتغلون بالتّراث شغوفين بجمع أشعار الجاهليّين والإسلاميّين، وصُنع دواوينهم إلى يوم الناس هذا.

تشكِّلُ الدواوينُ الشعريّة ما يقرُبُ من ثُلثَي هذه المدوَّنة، وليس هذا الأمر بمستغرَب؛ فلقد كان الشعرُ ديوان العرب في الجاهليّة، ولم يَحفظ لنا التاريخ من النثر إلّا أقلّ القليل، ثمَّ تعزَّز دورُ النثر في الإسلام حتى التحوّل الكبير في القرن الثالث للهجرة وما تلاه.

وتشكِّلُ النصوصُ الدينيّة في علوم القرآن، والحديث، والفقه، والعقيدة ما يقرُب من خُمس المصادر.

أمّا الباقي فعددٌ لا بأس به من النقوش بلغ سبعين نقشًا، وأعدادٌ أقلُّ تتوزّع على كتب اللغة، والتاريخ، والخُطَب، والمُحاورات، والرسائل، والتوقيعات، والوصايا، والأمثال، وغيرها.

لا يعني العددُ الكبير للدواوين والنصوص الشعريّة أنّ المعجم أحاط بكلّ الشعر القديم فلم يشذَّ عنه منه شيء على الرّغم من البحث والتقصّي؛ فذلك متعذّر، فضلا عن كون التقسيم المرحليَّ للمدوَّنة لا يسمح بذلك؛ لأنّ كثيرًا من أشعار الأوائل قد يرِد ضمن مصادر مدوَّنة المراحل اللاحقة. وقد اعتمد المعجمُ على الشّعراء الّذين لهم دواوين مجموعة ومطبوعة، وألحق بهم فئة أخرى ممّن وردت أشعارُهم في مجاميع المرحلة الأولى واختياراتها ومصادرها، وأهمل النّصوص المجهولة القائل، ولكنّه سجَّل ما وجده من شعرٍ لشعراءَ لا دواوينَ لهم، ولا وجود لهم في المجاميع الشعريّة، فلم يترك أيَّ شاعرٍ ذكرتْ له المصادرُ شعرًا صحيحَ النسبة.

2-النقوش

من أجل بناء مدوَّنة لغويّة شبهِ شاملة، لا تُغفل شيئًا من نصوص العربيّة المؤسِّسة، كان لا بُدَّ من أن تكون النّقوش ركنًا مكمِّلًا لأركانها؛ إذ تُعَدّ النّقوش مصدرًا معجميًّا مهمًّا يرفد معجم الدّوحة التّاريخيّ للُّغة العربيّة بمادّة غزيرة تُسهم في جلاء الأصول التاريخيّة لكثير من المفردات. ويزيد من أهمّيّة النّقوش أنّ كثيرًا من موادّها لم يَشقَّ طريقه إلى المعاجم العربيّة.

وقد تضمّنت القائمة النّهائيّة للنّقوش قرابة سبعين عنوانًا تقع في صنفين كبيرين: أوّلهما النّقوش العربيّة الشماليّة العتيقة، وثانيهما النّقوش العربيّة القديمة.

2-1النقوش العربيّة الشماليّة العتيقة

تُنبِئنا النّقوش والمخربشات على الواجهات الصخريّة، المكتشَفةُ في المناطق الشماليّة من الجزيرة العربيّة، بحَراك حضاريّ لم يحظَ لدى المؤرّخين واللّغويّين العرب القدماء والمُحْدَثين بالاهتمام الّذي يستحقّه. ويعود تاريخ معظم هذه النقوش إلى الألف الأوَّل قبل الميلاد حتى القرن الرّابع الميلاديّ تقريبًا. وهي أصنافٌ منها:

- **النقوش الصفويّة**، وهي منسوبةٌ إلى "الصَّفا" في منطقة الحَرّة جنوب شرق دمشق، ثم أُطلقت هذه التسمية على سائر النقوش المنتشرة في المناطق الجنوبيّة الشرقيّة منها. وثمّة ما يزيد على خمسة وعشرين ألف نقش ممّا وُثّق من خلال المسوحات والمكتشفات الّتي بدأت منذ عام 1857م، وإن بقي كثير منها غير منشور. ويغلب على هذه النّصوص المكتوبة بلغة قريبة من عربيّة العصر الجاهليّ، الطابعُ البدويّ القائم على التّرحال والوقوف على أطلال الأحبّة، واستذكار الموتى، وغيرها من الموضوعات المتّصلة بالحياة اليوميّة، علمًا بأنّه لم يُعثر حتّى الآن على نقوش تحوي نصوصًا أدبيّة أو تاريخيّة طويلة.
- **النّقوش الثّموديّة**، وهي تشتمل على:

*النّقوش التّيماويّة؛ وتُعرف أيضًا بالثموديّة A، وتُعدّ من أقدم النّقوش العربيّة الشماليّة العتيقة، وقد وصل إلينا أغلبُها موثّقًا لبعض الأحداث الّتي مرّت على منطقة تَيْماء وما حولها، ومن ذلك إقامة الملك البابليّ (نبونيد) فيها في القرن السّادس قبل الميلاد.

* النّقوش الحسماويّة؛ وكانت تُعرف سابقًا بالنّقوش التّبوكيّة الثّموديّة، وتُعَدّ أهمّ الأنماط الثّموديّة وأكبرها عددًا، ويتركّز أكثرها في منطقة وادي رمّ في الأردنّ، ويمتدّ تاريخها من النّصف الثّاني من الألف الأوّل قبل الميلاد حتّى القرنين الأوّلين للميلاد.

*وأمّا النّقوش الدّادانيّة/اللّحيانيّة فموطنها دادان التي تُعرف اليوم بالعُلا، وترجع بمجملها إلى الألف الأوّل قبل الميلاد.

2-2النّقوش العربيّة القديمة

يُطلق هذا الاسم على مجموعة من النّقوش العائدة إلى فترة ما قبل الإسلام، وهي من أرومة اللغات الساميّة، وتحديدًا من اللّغات العربيّة الشماليّة الّتي تندرج في إطارها العربيّة القديمة، والكلاسيكيّة، والوسيطة، علاوةً على اللّهجات المحكيّة القديمة والمعاصرة. وقد كُتب أقدم النّقوش العربيّة القديمة بالخطّ السبئيّ (المُسند) في القرن الثّالث قبل الميلاد، كما وصلتنا نقوش تشهد على مرحلة انتقاليّة كُتبت فيها العربيّة بالخطّ النبطيّ الآراميّ الّذي تطوّر عنه الخطّ العربيّ.

من الصعوبات التي يواجهها دارسو النّقوش العربيّة القديمة مُعاصرتُها لعدد من لهجات النقوش العربيّة الشماليّة العتيقة، إذ رغم وجود فوارق واضحة بين المجموعتين، قد لا يكون من الميسور في بعض الحالات التّمييز الدّقيق بينهما نظرًا لتقاربهما، ولأنّ طبيعة كتابتهما التي تخلو من الصوائت القصيرة لا تسمح دائمًا بقراءة المفردات على وجهها.

وقد عُثر على نقوش كُتبت بالخط السبئيّ (المُسند) في قرية (الفاو) التي كانت عاصمة لقبائل قحطان ومَذحِج، وكانت واقعة تحت الأثر الثقافيّ لمملكة سبأ. كما عُثر على نقوش بالخطّ النبطيّ من أشهرها نقش (عين عَبَدة) الذي قد يرجع إلى ما قبل العام 150 للميلاد، ونقش (النّمارة) في العام 328 للميلاد، فضلًا عن نقوش أخرى كنقش (زَبَد) و(أمّ الجِمال) وغيرهما. وثمّة مجموعة من النقوش تمتزج فيها العربيّة القديمة بلغات أخرى منها النقشُ الجنائزيٌّ الموسوم بـ JSNab17 من (الحِجر) أو (مدائن صالِح) الذي يعود تاريخه إلى العام 267 للميلاد.

ومما لا شكّ فيه أنّ هذه النّقوش بجميع أنواعها شكّلت رافدا لغويًّا مهمًّا من روافد معجم الدّوحة، وقيمة تاريخيّة وحضارية تضاف إلى رصيد ألفاظه المتنوّعة الضّاربة في القدم.

أمّا مدوَّنة معجم الدوحة التاريخيّ بعد القرن الثاني للهجرة فمدوَّنةٌ انتقائيّة تمثيليّة؛ لتعذُّر الاستقصاء والشمول. وهي قسمان: مدوَّنة تنتهي بسنة 500هـ، وأخرى ممتدَّة حتى العصر الحاضر. وليس في هذه المدوَّنة بقسميها ما في سابقتها من اضطراب في تحديد نصوصها، وفي تأريخها، وفي نسبة النصوص إلى أصحابها. وقد رُوعِيَ فيها ما يجب أنْ تكون عليه مدوَّنةٌ تمثيليّةٌ للُّغة من تنوُّع المصادر في مجالاتها، وأغراضها، ومؤلّفيها، وأزمانها، وأمكنتها، ومستوياتها. ووُجِّهت فيها عنايةٌ كبيرة إلى المرحلة المؤسِّسة للكتابة العلميّة العربيّة حتّى لا يكون الوصفُ وصْفًا للُّغة الأدبيّة دون غيرها.

يعتمد معجم الدوحة التاريخيّ للّغة العربيّة على هذه المدوَّنة في تعيين مداخله، وفي شرح دلالاتها، وليس من معاجم العربيّة على تنوُّعها وغناها؛ فهذه المعاجم لا تصفُ لغةَ عصورها، بل اللغةَ العربيّة القديمة الصافية التي اعتبرها اللغويّون العرب خاليةً من الفساد. غير أنَّه يُستعان بما في هذه المعاجم من شواهد ونصوص منسوبةٍ إلى أصحابها، ويُجمَع ما فيها من شواهد غير منسوبةٍ إلى أصحابها؛ لأنّ معجم الدوحة شرَطَ على نفسِه أنْ يسجِّل الاستعمالَ اللغويّ، وأن يُقدِّمَ شاهدًا حقيقيًّا حيًّا على كلِّ استعمال جديد، وعلى كلِّ دلالة جديدة.

مدوَّنة المعجم التاريخيّ قائمةٌ على اللغة العربيّة الفصيحة. غير أنّها ليست مدوَّنة اصطفائيّة تستبعد ما لا يُعدُّ فصيحًا في نصوصها. ولهذا فهي تسجِّلُ المستويات اللغويّة على اختلافها، والبدائل اللهجيّة التي تعثر عليها، ولا تفضِّل عربيّة منطقة على عربيّة منطقة أخرى، ولا تستبعد ما لا تُسجِّلُه معاجم العربيّة إنْ كان الاستعمال قد ورَدَ به، وفي المدوَّنة شاهدٌ عليه. وقد أقيمت هذه المدوَّنة على مصادر موثوقة، جمعت في ببليوغرافيا روعي في انتقائها مجموعة من المعايير والضّوابط العلميّة الدقيقة.

خامسًا: النظائر السّاميّة والمقترَضات

1- النّظائر الساميّة

من القضايا التّاريخيّة المهمّة التّي عُنِي بها معجم الدّوحة التّاريخيّ للُّغة العربيّة إيراد نظائر الجذور والمفردات العربيّة في أخواتها الساميّات، وذلك انطلاقًا من واقع انتماء العربيّة إلى مجموعة اللّغات الساميّة (ويسمّيها بعضهم تسميّات أخرى كالعروبيّة، واليعربيّة، والجزيريّة). وقد أُلحقت النّظائر الساميّة بمداخل كلّ جذر حيثما وُجدت تلك النّظائر، وكان الاختيار أن توضع في آخر المادّة، لا في صدرها، دفعًا للإيحاء بأنّ هذه النّظائر تمثّل أصلًا للاستعمال العربيّ وتفرّعاته الدلاليّة .

وفيما يلي قائمة باللّغات واللّهجات الساميّة، قديمها وحديثها، الّتي جرت المقابلة على أساسٍ منها، مع التاريخ التقريبيّ لاستخدامها، وقد اعتُمد هذا الترتيب في إدراج الموادّ المقارنة :

- الأكّاديّة: من 2650 ق.م. حتى القرن الأوّل للميلاد.

- الأوغاريتيّة: من القرن الرّابع عشر ق.م. حتّى القرن الثّاني عشر ق.م.
- الفينيقيّة: من القرن العاشر ق.م. حتّى القرن الرّابع أو الخامس للميلاد.
- العبريّة: من القرن العاشر ق.م. حتّى القرن الثّاني للميلاد.
- الآراميّة الفلسطينيّة: من القرن الثاني للميلاد حتّى القرن الثّاني عشر للميلاد.
- الآراميّة البابليّة: من القرن الرّابع للميلاد حتّى القرن الحادي عشر للميلاد.
- السريانيّة: من القرن الرّابع للميلاد حتّى اليوم.
- المهريّة والجبّاليّة والحرسوسيّة والسّقطريّة: تحتفظ بظواهر لغويّة قديمة وما تزال مستعملة حتّى اليوم، إلّا أنّ تراثها شفويٌّ يصعب تحديد بداياته.
- السبئيّة: من القرن الحادي عشر ق.م. حتّى القرن السّادس للميلاد .
- الجعزيّة: من القرن الثاني للميلاد حتّى القرن العاشر للميلاد .
- الأمهريّة: من القرن الثامن (وربّما من القرن الثالث عشر) للميلاد حتّى اليوم .

وقد اقتضى المنهج المتَّبع في ذكر النّظائر أن تُجمع المادّة من المعاجم الساميّة، سواءٌ منها الأحاديّ اللّغة والمقارن، ثم تُدقَّق الجذور الّتي لم ترد لها نظائر في هذه المظانّ لتُزاد في مواضعها. ولا يخفى أنّ هذا التوسّع في إيراد النّظائر الساميّة للجذور العربيّة غير مسبوق، وأنّه لو جُمعت جذاذات الجذور الّتي تمّت مقارنتها بنظائرها لكانت سِفرًا ضخمًا يخدم اللّغة العربيّة خدمةً جُلّى، ويؤرّخ للاستعمال العربيّ مقارَنًا بما في أخوات العربيّة.

غير أنّ من الواجب - في مسألة تأريخ الاستعمال على النّطاق الساميّ - التّنبّه إلى أمر في غاية الأهميّة: فكون العربيّة أحدثَ شواهدَ من معظم أخواتها لا يعني مطلقًا أنّ دلالات ألفاظها مأخوذة من أخواتها الّتي ترجع شواهدُها إلى زمن أبعد، أو أنّ حداثة شواهد العربيّة تعكس حقيقة تاريخيّة من حيث النّشأة. وواقع الأمر أنّ في العربيّة ظواهر كثيرة - ولا سيّما في الأصوات والصّرف - تؤكّد قربها من اللّغة الساميّة الأمّ، أي تلك اللّغة الّتي يفترض علماءُ الساميّات وجودها؛ ليسوّغوا العلاقات الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة والدّلاليّة بين تلك اللّغات. ومُؤدّى ذلك أنّ العربيّة قد تكون في كثير من ظواهرها أقرب إلى الأصل، وربّما أسبق في الاستعمال من بعض أخواتها، وذلك من النّاحية النّظريّة، وإن كانت الشّواهدُ الّتي وصلتنا متأخّرةً في الزّمن عن تلك الأخوات .

ومن خلال القوائم المقارنة الّتي تَرِد ملحقةً بالجذور، يُستفاد أمرٌ آخر بالغ الأهميّة، وهو جلاء "الأصول" الّتي تشتمل عليها دلالة الجذر، ونعني بـ"الأصول" ما أقام عليه ابن فارس معجمه مقاييس اللّغة من ذكرٍ للزُّمر الدّلاليّة للجذر؛ فهذا الجذر أصل واحد، وذاك أصلان، وذلك ثلاثة أصول، وهكذا.

من ذلك، مثلاً، الجذر العربيّ (ش ع ر)، فمقابِلاتُه في الساميّات تُظهر مندرجاته الدّلاليّة الّتي يمكن قسمتُها إلى زُمر أو أصول:

- فالمعنى الدّالّ على الشَّعر كائن في الأكاديّة والأوغاريتيّة والعبريّة إلخ.
- والمعنى الدالّ على الشّعير أو القمح كائن في العبريّة والآراميّة والسّريانيّة والمهريّة إلخ.
- والمعنى الدالّ على العلم بالشّيء كائن في الآراميّة والسّبئيّة، وهكذا.

وفي الجذر (ع ج ل) نقع على نظائر في الساميّات للدّلالات الرئيسيّة للجذر، ومنها ما يتعلّق:

- بالحيوان: (العِجل أو الحمار أو الظّبي).
- أو بالسّرعة: (عَجِلَ، حَثَّه على) .
- أو بالدولاب: (عَجَلٌ، عَجَلَةٌ).

وتهيّء هذه القوائمُ المُقارَنةُ مادّةً غزيرة للدّارسين لتعيين "الأصول" الدلاليّة في العربيّة، ومحاولة ربط بعضها ببعض (كارتباط عَجَلَة العَرَبة بمفهوم السرعة)، وتطوّرها التّاريخيّ من الحقيقيّ إلى المجازيّ، بما يخدم فهمنا للتّطوّر الدّلاليّ في العربيّة، ويعزّز إدراكَ مستخدم المعجم بأنّ هذه الجذور ليست مفردة؛ بل هي متّصلة بنظام عائلة أو أسرة لغويّة، تتفاوت من حيث تواريخُها، وشواهدُها، ومناطقُ انتشارها الجغرافيّ.

وممّا يُستفاد من قوائم النّظائر السّاميّة المثبَتة في المعجم، أنها اللّبِنة الأولى لدراسة التّطوّر التّاريخيّ للأصوات العربيّة، ومقارنته بسائر السّاميّات، ومن ثَمَّ باللّغة الساميّة الأمّ المفترَضة. وهذا مثال آخر على فائدة هذه النّظائر للباحثين في مجالات شتّى من تاريخ العربيّة. ويَحْسُن التّنبيه على أنّ الجذر العربيّ الواحد قد يقابله في لغةٍ ساميّة أخرى جذران اثنان أو أكثر، ولذا اجتهدنا في إيراد تلك المقابِلات حيثما وقعت.

وقد اعتمد معجم الدوحة رموز النَّقْحَرة المعتمَدة عالميًّا لتبيان طريقة نطق الكلمات غير العربيّة، كما أنّه شفع ذلك - في العبريّة، والآراميّة، والسّريانيّة، والجعزيّة، والأمهريّة- بالحروف الأصليّة المستخدَمة لكتابته.

يقدِّم المثالُ التالي من مادة (ء ج ر) نموذجًا لهذه النظائر في المعجم:

ء ج ر

• **الأَكَّادِيَّةُ ʾ-g-r** √

agārum اسْتَأْجَرَ

agrum أَجِيرٌ

agrūtu تَأْجِيرٌ

igrum أُجْرَةٌ

agurrum طُوبٌ

igār حَائِطٌ

ēkurru مَعْبَدٌ

egertu لَوْحَةٌ مِسْمَارِيَّةٌ

•الأُوغَارِيتِيَّةُ ʾ-g-r √

ʾagrt سَيِّدَةٌ

•الفِينِيقِيَّةُ ʾ-g-r √

ʾgrt وَحْدَةٌ مَالِيَّةٌ

•العِبْرِيَّةُ ʾ-g-r √

אָגַר *ʾāḡar* جَمَعَ لِلْمُسْتَقْبَلِ، ادَّخَرَ

אִגֶּרֶת *ʾiggereṯ* رِسَالَةٌ رَسْمِيَّةٌ

אֲגוֹרָה *ʾăḡōrā* عُمْلَةٌ مَعْدَنِيَّةٌ، دَفْعٌ(مَالِيٌّ)

•الآرَامِيَّةُ البَابِلِيَّةُ/ الفَلَسْطِينِيَّةُ ʾ-g-r √

אגר *ʾgr* اسْتَأْجَرَ

אַגְרָא *ʾaḡrā* أُجْرَةٌ، أَجْرٌ

•السُّرْيَانِيَّةُ ʾ-g-r √

ܐܶܓܰܪ *ʾeḡar* اسْتَأْجَرَ

ܐܰܓܪܳܐ *ʾaḡrā* أُجْرَةٌ، أَجْرٌ

ܐܶܓܰܪܬܳܐ *ʾeggarṯā* رِسَالَةٌ، مَقَالَةٌ

•المَهْرِيَّةُ ʾ-g-r √

ʾágər أَجْرٌ (فِي الآخِرَةِ)

ʾəgār أُجْرَةٌ

ḥā-gōr/ ḥā-gīrōn عَبْدٌ، زِنْجٌ

•الجِبَّالِيَّةُ ʾ-g-r √

ɔʾgɔ́r عَبْدٌ، زِنْجٌ

ʾέgέr أُجْرَةٌ

•الحَرْسُوسِيَّةُ ʾ-g-r √

ḥew-gōr/ḥā-gerōn عَبْدٌ، زِنْجٌ

•السُّقَطْرِيَّةُ ʾ-g-r √

ʾegáreh أَجْرٌ

•السَّبَئِيَّةُ ʾ-g-r √

ʾgr عَبْدُ إِلَهٍ

ʾgrn مُوَاطِنُو نَجْرَانَ

•الجِعْزِيَّةُ ʾ-g-r √

እግር *ʾəgr* رِجْلٌ، قِيَاسٌ

•الأَمْهَرِيَّةُ ʾ-g-r √

እግር *əgər* رِجْلٌ، سَاقٌ

2-المقترَضات

الاقتراض سمةٌ من سمات اللغات الحيّة؛ فاللغة التي لا تُقرِضُ ولا تقترِض لغةٌ ميتة. ولا تختلف العربيّةُ عن غيرها من اللغات في هذه المسألة؛ فقد اقترضتْ وأقرضتْ. وفي اللغات الأوروبيّة، التي تقترض العربيّة منها اليوم، فيضٌ من المفردات العربيّة الأصل. وكثيرٌ منها مصطلحات علميّة في الرياضيّات والطبّ والفلك وغيرها، منها (الكحول) و(الجبر) و(السمْت) و(النظير)، إلخ.

لا يرتبط الاقتراضُ باختلاف المستويات بين اللغات، وبالغلَبة والسيادة -وإنْ كانت الأممُ المغلوبة أكثرَ ميلًا إلى تقليد الغالِب- وإنما هو ظاهرة طبيعيّة ترتبط بالتواصُل بين الشعوب، وبالتلاقُح بين الحضارات والأمم. وقد اقترَضت العربيّةُ قديمًا من أممٍ شتّى، وهي تقترِض كثيرًا من مصطلحاتها من اللغات العلميّة الغالِبة في أيّامنا. وكانت اللغة الفارسيّة قديمًا من أكثر اللغات أثرًا في العربيّة في مجالات الحضارة والفنون، وأغْنت العربيّة بكثيرٍ

من مفرداتها، كما اقترضت العربيّة كثيرًا من ألفاظ اللغة الإغريقيّة، ولا سيّما عند ازدهار حركة الترجمة منذ بداية القرن الثالث للهجرة في مجالات العلوم والفنون.

وكان بين علماء العربيّة القدامى خلافٌ شديدٌ بشأن الأعجميّ في القرآن قضى فيه أبو عبيد القاسم بن سلّام (224هـ/838م) بالقول: إنَّ هذا النوع من الألفاظ بغير لغة العرب في الأصل "ثم لفظت به العرب بألسنتها فعرَّبتْه، فصار عربيًّا بتعريبها إيّاه".

وقد ظلّ بعضُ هذا المقترَض وحيدًا دخيلًا في العربيّة، وكوّن بعضُه فيها أُسَرًا عن طريق الاشتقاق على غرار الألفاظ العربيّة الأصل. ولهذا يقول السيوطيّ عن لفظ (اللجام): إنَّه لكثرة تصرّفه في العربيّة لا يكاد يُشكُّ في أنّه عربيّ الأصل لولا ما قضوا به من أنّه معرَّب (لغام) الفارسيّ.

وفي العربيّة قديمًا وحديثًا نماذجُ كثيرةٌ من هذا المعرَّب الذي حلَّ فيها، وصار منها، وأغنى معجمها.

لقد كانت المعاجم العربيّة القديمة تسجِّلُ الألفاظ التي أخذتها العربيّة عن غيرها. وكانت تشير في مدخل اللفظ المعنيّ إلى أنّه من الأعجميّ، أو الدخيلِ، أو المعرَّبِ دون تمييز واضح بين هذه المصطلحات. وكثيرًا ما كانت تكتفي بذكر اللغة التي جاء منها هذا اللفظ، وتشير في أحيانٍ قليلة إلى معناه فيها، وغالبًا ما يكون هو المعنى الذي له في العربيّة. ويبدو لافتًا أنْ يُخصِّص أحد صُنّاع المعاجم الأوائل، وهو أبو بكر بن دريد (321هـ/933م) في معجمه، تحت باب النوادر، بابًا عنوانه: "باب ما تكلّمت به العرب من كلام العجم حتى صار كاللغة" وضع فيه عددًا من العناوين من قبيل: "وممّا أُخِذ من النبطيّة"، "وممّا أُخِذ من السريانيّة"، "وممّا أخذته العرب عن العجم من الأسماء"، "وممّا أخذوه من الروميّة أيضًا"، "وممّا أعربوه".

يعتمد معجم الدوحة التّأريخي مبدأ تأثيل الألفاظ غير العربيّة: الدخيلة والمعرّبة عن طريق فحص تاريخها، وتطوُّرها، وأصولها غير العربيّة بإرجاعها إلى تلك الأصول، وقد أُسْنِد الأمر إلى لجنة من المتخصِّصين للعودة بها إلى أصولها الفارسيّة أو اليونانيّة أو الهنديّة... وللاستعانة بالمعاجم المختصّة بتأثيل الألفاظ المعرَّبة من أصول أعجميّة لِما لذلك من قيمة لغويّة وحضاريّة. أمّا ترتيبها في المعجم فسيرِد فيما يلي تحت باب الترتيب.

سادسًا: التأريخ

يُعدّ التّأريخ في أيّ معجم يُرَادُ له أن يكون تاريخيّا أهمَّ عنصر يحدِّدُ نسبتَه إلى المعجميّة التّأريخيّة، أو عدمَ نسبته إليها. والتّأريخ يعني أن يؤرِّخ صانعُ المعجم لظهور اللفظ المعالَج فيه لأوّل مرّة في نصّ من النّصوص، ثم يؤرّخُ لظهور المعاني التي ارتبطت بذلك اللفظ عبر تاريخ استعماله. فإنّ اللفظ الواحدَ يُسْتعمَلُ أوّلَ ما يُستعمَلُ أحاديَّ المعنى، وغالبًا ما يكون ذلك المعنى حقيقيًّا، ثم تُسْنِدُ إليْه الجماعةُ اللّغويّة عبرَ التّاريخ معانيَ

جديدةً تكون مجازيَّة، وتلك المعاني يُوَلِّدُ بعضُها من بعض عادةً، لكنّها تكون ذاتَ علاقة ما بالأصل الذي تفرَّعتْ عنه.

ومما لا شكّ فيه أنّ التّأريخ لألفاظ اللغة العربيّة ولتطوّر معانيها صَعْبٌ. والصّعوبة ناتجةٌ عن جملة من العوامل، أهمّها:

- قِدم اللغة العربيّة وامتدادها في الزمان، وهو ما أشرنا إليه في الحديث عن المدوَّنة.
- عدم الاهتمام بالتأريخ لنصوص العربيّة. ولا نعلمُ أنّ علماءَ العربيّة وأصحاب المعاجم قد أعاروا مسألة تأريخ النصوص اهتمامًا يُذْكر. وعلى الرغم من محاولة مؤلّفي كتب طبقات الشّعراء التفريق بين الجاهليّين والإسلاميّين، يظلُّ تصنيفهم للشّعراء تصنيفًا "موضوعيًّا" وليس تصنيفًا تأريخيًّا. ولم يُوازِ عنايتَهم بالجمْع والتّدوين في التحقيق وفي مقارنة الروايات والقراءات عنايةٌ بالتّأريخ للشّعر، ولا بالتّأريخ للشّعراءِ.
- صعوبة نسبةِ النّصوص إلى أصحابها، ومدى صحّة تلك النسبة. ولئن كانت النّصوص المعتمَدة في التّأريخ للمعجم الفرنْسيّ والمعْجم الانجليزيّ صحيحةَ النّسبة إلى أصحابها - وخاصَّة لقرب عهْدها إمّا بالتأليف وإمّا بالنشر- فإنّ النّصوص العربيّة، وخاصّةً الجاهليّة، تثيرُ جملةً من المشكلات في نسبتها وفي تأريخها.

1- التأريخ للنصوص

تأريخ النّصوص التي تكوّن ما نسمّيه "المدوَّنة النّصيّة" مَرحلةٌ تسبق تأريَخ الألفاظ التي تُدوَّن في المعجم التاريخيّ. والتأريخ للنّصوص نَوْعان:

1-1 التأريخ الدّقيقُ أو القَريبُ من الدّقيق للاستعمال

أمّا التأريخ الدقيق فنعني به السنة التي ظهر فيها الاستعمال في النصّ، ولا يُسجِّلُ المعجمُ التاريخيُّ الشهر والأسبوع واليوم وما هو أدنى من ذلك في تأريخه للألفاظ. ونعني بالقريب من الدقيق ما اقترب اقترابًا كبيرًا من التاريخ الصحيح؛ ويُعتَمَدُ فيه على:

- مَعرفةِ "مُناسَباتِ القَوْل". ومن مناسبات القول المهمّة، على سبيل التمثيل:
  - صلته بحدثٍ من الأحداثِ التي يمكن التأريخُ لها كأيّام العرب، ومثالها صلةُ علقمَةَ بن عَبَدَة بيوم حليمة الذي وقع سنة 68 ق. هـ/554 م، وقد انتصر فيه الحارثُ بن جبَلَة الغسّاني (93 – 53 ق. هـ/529 – 569 م) على المنذر الثّالثِ بنِ ماء السّمَاء اللخميّ (119 – 68 ق. هـ/503 – 554 م)، فمدح علقمةُ الحارثَ على انتصاره.
  - صلته بشخصيّةٍ من الشّخصيّات المشهورة التي يُعرَف تاريخُها، مثل الملوك والخلفاء والأمراءِ والوُلاَة. وأكثرُ مناسبات القوْل ظهورًا المدحُ والرّثاءُ. وكانت هذه الصّلات في العصر الإسلاميّ

والعصور التي تلتْه أوضحَ ممّا كانت عليه في العصر الجاهليّ. ونمثّل لها في العصرِ الجاهليّ بصلة المثقّب العبْدي بعمْرو بن هنْد (68 – 53 ق. هـ/554 – 569 م)، وبالنّعمان أبي قابوس (42 – 20 ق. هـ/580 – 602 م). وله في المفَضّليّات قصيدةٌ يخاطبُ فيها عمْرَو بن هند وأخرى في مدح النّعْمان.

- تواريخُ تأليفِ الكتبِ: وتحديدُ هذه التّواريخ، بالنّسبة إلى القديم، صَعْبٌ ما لم يذكر المؤلّفُ تاريخَ التّأليف -سواءٌ بذكر الانتهاءِ منه، أو بذكر تاريخٍ داخلَ الكتاب يدلّ على سنة التّأليف- أو تُتَبَيَّن الظُّروفُ التي أحاطتْ بالتّأليف. ولم يكن القدماءُ يولونَ أهميّةً لتأريخ تأليفِ كُتبِهم، كما أنّ جلّ المحدَثين ما زالوا لا يُعْنَوْن بالتّأريخ لمؤلّفات الأدباء والعلماءِ الذين يهتمّون بهم، إمّا دراسةً لأفكارهم، وإمّا تحقيقًا لنصوصهم. ولكنّ البحثَ في ظروف التّأليف ممكنٌ. من ذلك أنّنا نعلم أنّ عبدَ الحميد الكاتب قد كتبَ رسالتَه "في نَصيحة وليّ العَهد" إلى عبد الله بن مروان الثّاني الأمَويّ سنة 128 هـ/745م على لسان والده وهو يُعِدُّه لمحاربة الضحّاك الشّيباني الخارجيّ.
- إذا تعذّر تحديدُ سنة التّأليفِ بدقّة عمدنا إلى تحديد حِقبته، ومن أهمّ ما يدلّ عليها إهداءُ المؤلّف كتابَه أو كُتُبَه إلى بعض رجالات عصره. ومن أمثلة هذه الظاهرة تأليفُ الجاحظ رسائلَه "المعاشُ والمعاد"، و"في نفْي التّشبيه"، و"في النّابتة" للقاضي محمد بن أحمد بن أبي دؤاد الذي كان نائبًا لأبيه في القضاء من 218 هـ/833 م إلى 233 هـ/847 م، ثم خلفه في الخطّة حتّى سنة 237 هـ/851 م.
- ويَندَرجُ ضمن هذا النّوْع من التّأريخ التّأريخ لسُوَرِ القرآن الكريم. ومن السُّور ما يمكِنُ التّأريخ لنزوله بدقّة مثْل نُزول سورةِ العَلَق، وسورةِ المدّثّر، وسورةِ المُزَّمّل بمكّة سنة 12 ق. هـ / 610م، ونزولِ سورةِ الأنفالِ بالمدينة سنةَ 2 هـ/623 م. على أنّنا قد نجدُ من الآياتِ ما نزل بمكّة بعد الهجرة، وأُثْبِتَ في سُوَرٍ مدنيّة مثل الآية 281 من سورة البقَرة وقد نزلتْ بمنًى في حجّة الوداع، والآية 3 من سورة المائدة وقد نزلتْ بعَرَفات في التّأريخ نفسِه. وعليه أرّخنا لسور القرآن الكريم إمّا بذكر التّأريخ الدقيق لنزول السّورة أو الآية إذا توفّر التّأريخ، وإمّا بالتّفريق بين حقبتَي النزول المكيّة والمدنيّة، بالتّأريخ للمكيّ بنحو 1 ق. هـ/621 م، وللمدنيّ بنحو 11 هـ/632 م.

2-1 التّأريخ التقريبيّ أو تاريخ الوفاة

إذا تعذّر التّأريخ الدقيق أو القريبُ من الدقيق اعتُمد التّأريخ التقريبيّ، وأيْسرُ تاريخ يُؤرّخ به لنصّ ما تأريخًا تقريبيًّا هو سنةُ وفاةِ صاحبه؛ لأنّ النّص مهما غمض أمرهُ قد قيل قبلَ وفاة مؤلّفه. ولكنّ المسألة لا تخلو من التّعقيد بالنّسبة إلى نصوص المرحلة الأولى، أي حتّى نهاية القرن الثّاني الهجريّ. فإنّنا إذا استثنيْنا الشُّعراءَ الإسلاميّين الذين تُعرف في الغالب تواريخ وفَياتهم فإنّ أغلبَ الشُّعراء الجاهليّين، وكثيرًا من الشّعراء

المخضرَمين -وخاصّة المُقِلّين منهم- لا يمكن التّأريخ لوفياتهم بدقّة، ونحن عندئذ مضطرّون إلى تحديد تاريخ تقريبيّ لسنة الوفاة باعتماد قرائنَ وشواهدَ ثابتةٍ، مثلَ صلاتِ الشّاعر ببعض شخصيّات عصره، أو ببعض أحْداثه التي شارك فيها، واستعمَال ذلك التّاريخ في تأريخ النّص.

2-التأريخ لدلالات الألفاظ

التّأريخ للألفاظ ولمعانيها مرحلةٌ لاحقَةٌ لتأريخ النّصوص؛ لأنّ المدوَّنة المعجميّة المؤرَّخة تُستخْرجُ من المدوَّنة النَّصيَّة المؤرَّخة. واستخراجُ المدوّنة المعجميّة يكونُ باستخراج الألْفاظِ منَ السِّياقاتِ التي وردت فيها في النّصوص المعالجة. والسِّياقُ هو الوَحْدة النّصّيّة الدُّنيا التي تشتمل على اللفظِ في محيطه الدّلالي التّامّ، وهو يقومُ بوظيفةِ الشَّاهِد على استعمال اللّفْظ في معنًى من المعاني التي أسنَدتْها إليه الجماعةُ اللّغويّة. وتُرَتَّبُ السِّياقاتُ المشتمِلةُ على الألفاظ عندَ استخراجها ترتِيبًا تاريخيًّا تصاعُديّا من الأقْدَم إلى الأحدث، فيُمثِّلُ كلُّ لفظ فرعًا منتميًا إلى أصل جذرِيّ تتّصل به بقيّة الفروع التي تمثّل معَ اللفظِ المحرَّر حزمةً اشتقاقيَّة.

ونَضرب على هذا المنْهج في التّأريخ مثالاً هو "رَامِحٌ"، إذ يُرْجِعُه ابن فارس في المقاييس- كما يُرجِع فعلَ "رَمَحَ" - إلى الاسْمِ "الرُّمْحِ"، وهو السّلاحِ الذي يُطْعَنُ به. وقد أسْندَ إليه ثلاثةَ مَعانٍ كلّها ذاتُ صلةٍ بالرُّمْحِ، هي:

- نَجْمٌ هو السِّماكُ يَقْدُمُه كوكبٌ كأنه رمحٌ له.
- الطّاعِنُ بالرُّمْح.
- حَامِلُ الرُّمْح.

ونضيف إلى هذه المعاني ثلاثة معانٍ أُخَر قد أظهرتها المدوَّنة النّصيّة للمرحلة الأولى، هي:

- "الدّابّةُ التي تضربُ برجلها شخصًا أو شيئًا مّا وتدفعه".
- "الثّور الوَحْشيّ ذو القرنين".
- "الحامِي الحارسُ".

والبحثُ عن لفظ "رامِحٌ" في المدوَّنة النّصيّة للحقبة الجاهليّة والحقبة الإسلاميّة حتى نهاية القرن الثّاني الهجريّ يُظهرهُ مسْتعْمَلاً في المعاني الآتية:

- المعْنى الأوَّل الأقدَمُ الذي وجَدْناهُ هو "الطّاعنُ بالرّمْح"، وقدْ ظهرَ أوَّلا في شاهدٍ لجُريَّةَ بن أوْس بن عامر التميميّ صاحبِ مَثَلِ: "حَرَامَهُ يَرْكَبُ مَنْ لاَ حَلاَلَ له"، وقد عاشَ حسب تقديرنا في القرن الثاني قبل الهجرة / القرن الخامس الميلادي (ن 125هـ./500م)، ونصُّ الشاهد -وهو أحدُ خمسة أبياتٍ- ذكرهُ المفضّلُ الضّبي في أمثال العرب مع المثَل :

نَرْمِي بِرَامِحِنَا خَصَاصَةَ بَيْتِنَا *** زَالَتْ دِعَامَةُ أَيّنَا لَمْ يَنْزِلِ

- والمعنى الثاني هو "ذُو الرمح" أو "حَامِلُ الرُّمح". وقد ظهرَ أوَّلًا في شَاهِدٍ لأميّة بن أبي الصلت (ت. 5 هـ/626 م) في شاهدٍ له من قَصيدةٍ يَرْثي بها مَوْتى غَزْوَةِ بَدْرٍ من المشْرِكين، وتاريخُ الشّاهِدِ هو تاريخ الغزوة وهو سنة 2 هـ/623 م، ونصّه:

بِزُهَاءِ أَلْفٍ ثُمَّ أَلْ *** فٍ بَيْنَ ذِي بَدَنٍ وَرَامِحْ

- والمعنى الثّالثُ هو "الثوْرُ الوحْشيّ ذُو القرنيْن". وقد ظهرَ أوّلاً في شاهدٍ لذي الرُّمّة 106 هـ/724م من قصيدةٍ في مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد، عندما كان واليًا لهشام بن عبد الملك على مكّة من 106 هـ/724 م إلى 114 هـ/732 م، ونؤرّخ للشّاهد تأريخًا تقريبيًّا بمتَوسّطِ سنوات الولايةِ وهو سنة 110 هـ/728 م، ونصّه:

وَكَمْ نَفَّرَتْ مِنْ رَامِحٍ مُتَوَضِّحٍ هِجَانِ القِرَى ذِي سَفْعَةٍ وَخِدَامِ

- والمعنى الرّابع هو "الحامي الحارِسُ". وقد ظهرَ عنْد الحجّاج بن يوسف في شاهدٍ من خُطبةٍ توجَّه بها إلى أهل العراق وأهل الشام بعد انتهاء وقْعَةِ دَيْر الجماجِم سنة 83 هـ/702 م، وهذه السّنةُ هي تاريخُ الشاهد، ونصّه: " يَا أَهْلَ الشَّامِ إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ كَالظَّلِيمِ الرَّامِحِ عَنْ فِرَاخِهِ، يَنْفِي عَنْهَا المَدَر، وَيُبَاعِدُ عَنْهَا الحَجَر...".

- والمعْنى الخامسُ هو " نجمٌ يسمّى السِّمَاكَ يَقْدُمُهُ نجمٌ آخرُ مُسْتَطيلُ الشّعَاعِ كأنه رُمحٌ له". وقد ظهَر أوّلًا في شاهد للطِّرِمّاح بن حكيم من قصيدةٍ له يمدح بها يزيدَ بنَ المهلّب (ت. 102 هـ/720 م) الذي وَلِيَ خُراسان من 83 هـ/701 م إلى 85 هـ/704 م، ثم ولِيَ العراق وخراسان من 96 هـ/715 م إلى 99 هـ/717 م، وخلال إحدى هاتيْن الولايتيْن قالَ الطرمَّاح قصيدتَه، ويمكن أن نؤرّخ للشّاهدِ تأريخًا تقريبيًّا بنحو سنة 96 هـ/715 م؛ ونصُّ الشّاهدِ:

مَحَاهُنَّ صَيِّبُ نَوْءِ الرَّبِيعْ *** مِنَ الأَنْجُمِ العُزْلِ وَالرَّامِحَهْ

- والمعْنى السّادسُ هو "الدّابّةُ التي تَضربُ برجلها شخْصًا أو شيْئًا ما، وتدْفعُهُ". وقد وجدناه في شاهدٍ واحدٍ لذي الرُّمّة في قصيدةٍ لم تُذْكَرْ لها مناسبَةٌ، ولذلك فإنّ تأريخه يكون تقريبيًّا بسنة وفاةِ الشّاعر، أيْ 117 هـ/ 735 م؛ ونصُّه:

مِنَ الحُقْبِ لاَحَتْهُ بِرَهْبَى مُرِبَّةٌ *** تَهُزُّ السَّفَى وَالمُرْتِجَاتُ الرَّوَامِحُ

3-التأريخ في المصادر الوسيطة

في تأريخ المدوَّنة النصّيّة بُعدٌ آخَر لا يكفي فيه تأريخُ النصّ أو التأريخ بوفاة صاحبه، وذلك حين يكون هذا النصُّ من المصادر الوسيطة التي تطرح إشكالَين مهمَّين:

- **التأريخ الداخليّ:** كتب الحماسة والمفضَّليّات مثلًا كتبٌ وسيطة؛ لأنَّ ما فيها ليس لأبي تمّام، ولا للمفضَّل الضبّيّ، وإنّما هي للشعراء الذين جمع أبو تمّام والمفضَّل الضّبّيّ أشعارهم. فالتأريخ إذن تأريخ

لهؤلاء الشعراء، وليس تأريخًا للمؤَلِّف. وقد تكون جميعُ المؤلّفات، في جميع العلوم والفنون كتبًا وسيطةً بوجهٍ من الوجوه؛ فكلُّ كتابٍ قد يكون في ثناياه أقوالٌ ونصوصٌ ليست لمُؤلّفه، بل تعود إلى معاصرين له، أو إلى من سبقوه بزمان قصير أو طويل. ولو أخذنا على سبيل التمثيل كتابًا في النحو هو كتاب سيبويه الذي يُؤرَّخ له بالعام (180هـ/796م) فإنَّ ما بداخله لا يعود بالضرورة إلى هذا التاريخ؛ فسيبويه ينقل عن شيوخه: عن يونس بن حبيب الذي مات بعده (182هـ/798م)، وعن الأخفش الأكبر (177هـ/793م)، وعن الخليل بن أحمد (175هـ/791م)، وعن أبي عمرو بن العلاء (154هـ/771م)، وعن عيسى بن عمر (149هـ/766م)، وعن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (117هـ/735م). فتأريخ ما يقوله أبو عمرو بن العلاء في كتاب سيبويه هو تاريخ أبي عمرو، وليس تاريخ سيبويه. وكتب التاريخ والأخبار والأدب وغيرها تجري هذا المجرى، ويوسَمُ ما فيها باعتبارها مصادرَ وسيطة لا يعودُ كلُّ ما فيها إلى مؤلّفها.

- **النقل بالمعنى**: قد يكون الشعر الذي في المصادر الوسيطة أسهلَ ما في قضيّة التأريخ؛ لأنّ الشعرَ كلَّه إجمالًا يُنقل بألفاظه، وإنْ كان لا يستحيل فيه أنْ يحلَّ لفظٌ محلّ لفظ. أمّا النثرُ فله شأنٌ آخَر؛ إذ هو يُنقل بالمعنى، إلا فيما ندَر. وحين تُنقَلُ أقوالٌ عن السابقين فلا يعني ذلك بالضرورة أنَّ نصوصَ هذه الأقوال لهم، بل هي في الأعمّ الأغلب للناقل الذي يُعبِّرُ فيها بنصِّه هو عن أفكارهم. مثال هذا أنَّ سيبويه حين ينقل ما قاله الخليل ويونس وابن أبي إسحاق - وهو غيرُ متَّهمٍ فيما نقَل- قد ينقل كلامهم، وقد ينقل فحوى كلامهم. وكان للزجّاجيّ (337هـ/949م) في كتاب الإيضاح في عِلَل النحو قولٌ صريحٌ في هذا الشأن حين ذكَر أنَّه يَنقلُ كلامَ شيوخه من الكوفيّين، ولكن بغير ألفاظهم. ويترتَّب على التفريق بين نقل الكلام ونقل مضمونه أنْ يتغيَّر التاريخ. فإنْ لم يكن هذا أوَّل استعمالٍ للَّفظ، أو أوَّلَ استعمال للَّفظِ بهذه الدلالة لم يكن لنسبة القول إلى هذا أو إلى ذاك أثرٌ في التأريخ. أمّا إذا كانت الأخرى فتلك مسألةٌ تحتاجٌ إلى النظر والتعمُّق فيها. وهي عقبة كأداء، ما قد يُيسِّرُ أمرَها أنّها أكثر ما تكون في المصطلحات، لا في ألفاظ اللغة العامّة. وقد جرى المعجمُ عمومًا على عدم التمييز بين ما هو منقول بالنصّ وما هو منقول بالمعنى لصعوبة القطع في ذلك، وعلى نسبة النصّ إلى مَن نُسب إليه لقُرب نصوص المرحلتَين المؤرَّخ لهما من عصور الرواية.

سابعًا: الترتيب

كانت قضيّةُ ترتيب الألفاظ قضيّة محوريّة شائكة في المعجم العربيّ القديم، وما زالت كذلك في أيّامنا. وقد وُضِع مبدأ التّرتيب الجذريّ نفسه موضع المساءلة في بعض المعاجم الحديثة، فصار للترتيب منهجان يتنافسان، ولكل واحد منهما مسوِّغاته:

- ترتيب ألفبائيّ لألفاظ المعجم جميعها في قائمة متسلسلة دون تصنيفها تحت الجذور
- وترتيب ألفبائيّ للجذور، يليه ترتيبٌ داخليّ لألفاظ كل جذر على حدة.

1-الترتيب الألفبائيّ للألفاظ

التّرتيب الألفبائيّ لألفاظ المعجم جميعًا ترتيبٌ حُسِم أمرُه منذ زمان طويل في المعجم الأوروبيّ؛ فلا نقاشَ فيه. أمّا المعجم العربي، فقد بدأت بوادرُ تغييرٍ في ترتيب مداخله في منتصف القرن العشرين، حين تخَلّى بعضُ صُنّاع المعاجم من العرب عن ترتيب الجذور، وعمد إلى ترتيب ألفبائيٍّ للمفردات في تقليد واضح وصريح للمعجم الأوروبيّ، وإنِ اعتلّ أحيانًا، في محاولة تدبُّرِ الأعذار لترتيبه، بأنَّه صَنَعَ ما صَنَعَ قياسًا على صنيع عددٍ من أصحاب معاجم المصطلحات العربيّة القديمة. وقد اعتَلّوا جميعًا بصعوبةِ البحثِ في المعاجم المبنيّة على الجذور، وهو اعتلالٌ صحيحٌ لا ريبَ فيه. غير أنّ معجم الدوحة لم يأخذ بالتّرتيب الألفبائيّ للمداخل في العربيّة؛ وإن أخذ به في ترتيب الجذور، لأنّه يثيرُ إشكالاتٍ جوهريّةً نكتفي بثلاثةٍ منها، هي تشتيت ألفاظ الأسرة الواحدة، وكثرةُ البدائل وجموع التكسير في العربيّة، فضلًا عن الصعوبات الكامنة في الترتيب الألفبائيّ نفسه.

2-الترتيب القائم على الجذور

أمّا التّرتيب القائمُ على الجذور فأكثرُ انسجامًا مع تقليد عربيّ راسخ، وأشدُّ التصاقًا بحاجات المعجم التّاريخيّ إلى التأثيل والتّأريخ، وملاحقة تناسُل الألفاظِ بعضِها من بعض.

بيد أنّ ترتيبًا قائمًا على الجذور يعني بالضرورة أن يكون المعجمُ أكثرَ تعقيدًا في ترتيب مداخله؛ فبنيةُ المعجم المبنيّ على الجذور مركَّبةٌ من طبقتين على أقلِّ تقدير: طبقةِ الجذور، وطبقةِ الوحدات المعجميّة التي تندرج تحت الجذور. وفي كلٍّ واحدة من الطبقتين إشكالاتٌ خاصّةٌ بها.

أ-إشكالات الطبقة الأولى: الجذور

تُرتَّبُ الجذور ترتيبًا ألفبائيًّا فيما بينها في المعاجم العربية الحديثة؛ فليس فيها شيءٌ من إشكالات التّرتيب الألفبائيّ للمفردات؛ لأنّ الجذر في العربية مكوَّن من حروف صوامت؛ فليس فيه مشكلاتُ ترتيب المفردات، وهي المشكلات المتعلّقة بالحركات، وبالألف الليّنة، وبالمقصور والممدود، والتاء المبسوطة والتاء المربوطة، والمَدَّة والوَصْلة، وما شاكلَ ذلك. غير أنّ في الجذور أنفسِها وفي أبنيتها إشكالاتٍ كثيرةً أبرزُها:

- **خفاء الجذور**: إذ يحتاج الجذر في أحيان كثيرة إلى كفاءة عالية عند مستخدم المعجم -بخلاف الترتيب الألفبائيّ للمفردات- نظرًا لِما يلحق الألفاظ من تغيير بسبب الإعلال، والإبدال، والقلب، والإدغام.

- **تداخل الجذور**: الذي سَمّاه ابنُ جِنّي: "تداخُل الأصول"، أو "تَزاحُم الأصول" على الكلمة الواحدة؛ إذ قد لا يعرف صانعُ المعجم نفسُه جذر الكلمة على وجه اليقين. مِن ذلك مثلًا تداخُل الواويّ واليائيّ، ومفرداتٌ كثيرةٌ كلفظ (الكوكب) ليس لها أُسَرٌ تنتمي إليها، ومشتقّاتٌ تسمَحُ باستخراجِ جذورها؛ فيُعيدونها إلى أكثر من جذر مُحتمَل: (ك ك ب)، و(و ك ب)، و(ك ب ب)، و(ك و ك ب)، و(ك ب ك). وليس عددُ هذه الألفاظ التي تتداخلُ جذورُها بالقليل؛ فقد جمعَ بعضُ الباحثين المعاصرينَ منها ما يزيدُ على ألْفَين.
- **الثنائيّ:** مثل (أب)، و(دم)، و(يد)، وغير ذلك؛ فقد تُغري صُوَرُه، أو أُصولُه البعيدة، بتصنيفه تحت جذر ثنائيّ، فيكون (الأب) تحت الهمزة والباء. غير أنَّ العربَ اشتقّوا من هذا اللفظ ألفاظًا كثيرة، فقالوا: (أَبَوِيّ)، و(أُبُوَّة)، و(إباوة)، و(أبا)، أي "صار أبًا"، و(تأبّى)، و(اسْتأبى)، أي "اتَّخَذَ أبًا"، وهي مبنيّةٌ على جذور ثلاثيّة، ولا يجوز فصلُ المشتقّات عن الأصل الذي اشتقَّت منه في معجم جذريّ يُرتِّب الأُسَر اللغويّة؛ فتُجمع هذه الألفاظ تحت جذر ثلاثيّ باعتبار مآلِها في الرصيد المعجميّ ونظام الصرفِ الذي يحكُم هذا الرصيد.
- **الثنائي المضعَّف:** من مثلِ (زَلَّ)، و(صَرَّ)، و(مَرَّ)، وغيرها. فقد جاء المُضعَّفُ في باب الثلاثيّ في بعض المعاجم العربية القديمة، وفي باب الثنائيّ في بعضِها الآخر؛ لأن الصامت الثاني فيه يتكرّر دون فاصل، فيتجاورُ فيه صامتان متماثلان قد يُعتبران بمنزلة الصامت الواحد. غير أنَّ النظامَ الصرفيّ في العربيّة فَرَضَ الجذور الثلاثيّة نظامًا عامًّا للرصيد اللغويّ. فإن كان في العربيّة ثنائيٌّ فقد فرَضَ نظامُ العربيّة عليه أنْ يكون ثلاثيًّا بتضعيفِ ثانيه ليطَّرِدَ البابُ، وتجريَ الأفعال فيه على نَسَقٍ واحد، لأنّ الأفعال -لا الأسماء- هي أساسُ الانتظام الصّرفيّ. ولذلك يُرَتَّبُ "الثّنائي المضعَّف" من مثل (زَلَّ)، و(صَرَّ)، و(مَرَّ) في باب الثلاثيّ. وهو ما جرى عليه ترتيب معجم الدوحة التّاريخيّ، وإن كان ممكنًا أنْ يُفتَتَحَ بابُ الثلاثيّ به، فيكون التّرتيب على الشكل التالي في باب الصاد والراء: (ص ر ر؛ ص ر ب؛ ص رج؛ ص رح؛ ص ر خ؛ إلخ.).
- **الثنائيّ المكرَّر:** من مثل (زَلْزَلَ)، و(صَرْصَرَ)، و(مَرْمَرَ)، وغيرها. وهذا الثنائيّ المكرّر ألْطَفُ مأخذًا وأصعبُ متناوَلا؛ لأنّ بعضَه مبنيّ على تكرير صوتَين يحاكيان أصوات الطبيعة مثل (حَمْحَمَ) التي تحاكي صوت الفرس، و(خَرْخَرَ) التي تحاكي صوت الماء، و(هَمْهَمَ) التي تحاكي ما يصدرُ عن الإنسان من أصواتٍ لا يُفهمُ معناها، إلخ. وفي فصلِ هذا الثنائيّ المكرّر عن الثنائيّ المضعَّف مفارَقةٌ لافتة؛ فلهذا المكرَّر مادّةُ المضعَّف ومعناه. جاء في مقدِّمة كتاب العين أنّ العرب يقولون: "صرَّ الجُنْدُبُ صريرًا، وصَرْصَرَ الأخطَبُ صرْصرَةً؛ فكأنّهم توهّموا في صوت الجُندب مَدًّا، وتوهَّموا في صوت الأخطب ترجيعًا". ويستعيد ابنُ منظور في لسان العرب هذا المثال، فيجعل الفرق بين (فَعَّ) و(فَعْفَعَ) فرْقًا بين غير المكرَّر والمكرَّر حين يقول: "...وكذلك صَرْصَرَ وصَرَّ، وصَلْصَلَ وصَلَّ. إذا سمعتَ صوت الصرير غيرَ مكرَّر قلتَ:

(صَرَّ) و(صَلَّ). فإذا أردتَ أنَّ الصوتَ تكرَّرَ قلت: قد (صَلْصَلَ) و(صَرْصَر)". وتغري هذه العلاقة اللفظيّة والدلاليّة بين الثنائيّ المضعَّف والثنائيّ المكرَّر بالجمع بينهما في موضع واحد في معجم اشتقاقيّ يبدأ بهما في أوّل كلّ باب. غير أنّ الصورة التي انتهى إليها كلٌّ واحدٍ منهما تجعل المضعَّف في باب الثلاثيّ على مثال (فَعَلَ)، والمكرّر في باب الرباعيّ على مثال (فَعْلَلَ). وفي هذين البابين يبحث عنهما مستخدمُ معجم الدوحة التّاريخيّ للُّغة العربيّة.

- **المقترَضات:** وهي ألفاظٌ دخلت إلى العربيّة من غيرها. ويفرضُ ترتيبُها في معجم جذريّ التمييزَ بين ثلاثة أصناف:

أ- صنف بقي دخيلًا فيها -فلم يكوِّن أسرة، ولم تُولَّد منه ألفاظٌ أخرى عن طريق الاشتقاق- فهو يُرتّب حسب الترتيب الألفبائيّ لجميع حروفه، مثل (زنْجبيل). فإن كان لهذا المقترَض بدائل مثل (طشْت) و(طسْت) وُضِع تحت اللفظ الأقدم استعمالا في العربيّة (طشت)، وجُعِل بديله الأحدث استعمالا في العربيّة (طست) بوصفه لغةً في (طشت)، وبُنيتْ له جذاذة مبنى.

ب- صنف معرَّب كوَّنَ أسرةً في العربيّة؛ فهو يُرتَّبُ كما يُرتَّبُ اللفظُ العربيّ. ويُدْرَجُ في هذا الصنف من المعرَّب ألفاظٌ أعجميّة كثيرة دخلت العربيّة في عصور الرواية والاحتجاج، أو في عصور متأخِّرة، أو في العصر الحديث، وإنْ جُعِلتْ تحت "الدخيل" في بعض المعاجم. من هذه المقترَضات، على سبيل المثال، لفظ (الديباج) الذي صار له جذرٌ ثلاثيّ (د ب ج) حين تولَّدَ منه (ديباجة)، و(مُدَبّج)، و(تدبيج). ومنها لفظُ (برْنامَج) الذي صار له جذر رباعيّ (ب ر م ج) حين تولَّد منه: (بَرْمَجَ) و(بَرْمَجَة)، و(مُبَرْمَج) و(برْمجيّات). ويُقتصر في التأثيل والوسم بأعجميّ على اللفظ الأوَّل المقترَض (ديباج) و(برنامج). أمّا المشتقّات منه فلا توسم بأنّها أعجميّة. فإن وافق الجذر المُستحدَث جذرًا عربيًّا موجودًا مماثِلًا لم توضع المقترَضات تحت الجذر العربيّ، بل جُعلت في جذرٍ مستقلّ عن الجذر العربيّ الأصل.

ج- صنف هو المشتقّاتُ التي ولَّدها العربُ من اللّفظ الأعجميّ. مثالُها (بَرْمَجَ) و(مُبَرْمَج) و(برْمجيّات)، و(ديباجة) و(مُدَبَّج) و(تدبيج). ولا تُرتَّب هذه المشتقّات إلّا تحت الجذور؛ لأنّها ليست مقترَضة، وإنّما ولّدتها العربُ على طرائقها في التوليد على ما يفرضه نظام التّصريف في العربيّة.

ب-إشكالات الطبقة الثانية: ترتيب الألفاظ تحت الجذر

تقتضي الطبقة الثانية في المعجم الجذريّ البحث عن ترتيب الوحدات المعجميّة تحت الجذور. والقضيّةُ في هذه المرحلة أشدُّ تعقيدًا وأصْعَبُ متناوَلًا. غير أنّها قلَّما حظِيَت بالاهتمام من جانب الباحثين. فإن استبعدْنا التّرتيب الألفبائي لها ابتداءً؛ لأنّه ينقض مبدأ التّرتيب الجذريّ المعتَمَد في المعجم، أمكن لنا أن نسلّط الضوء على ثلاثة أنواعٍ أخرى من التّرتيب الداخلي:

-**الترتيب الدلالي:** قد يكون هذا النوع من التّرتيب كامنًا بشكل أو بآخَر في كثير من المعاجم الجذريّة، وإنْ لم يكن على درجة كافية من الظهور والوضوح والانتظام حتى يبدو كأنَّ الألفاظ تُنثر تحت الجذر نثرًا دون أيّ نظام؛ فعلى الباحث عن كلمةٍ أنْ يقرأ المادّةَ بأكملها للوصول إلى بغيته؛ فقد تكون في أوّلها، وقد تكون في آخرِها، وقد لا تكون فيها على الإطلاق. وربّما يكون "المُحكَم" لابن سِيدَه (ت. 458هـ/1066م) أوَّلَ مَن قام بترتيب دلاليٍّ واضحٍ للألفاظ في زُمَرٍ تجمعُ بين ألفاظها إحدى دلالات الجذر. وقد تابعه في ترتيبه لسان العرب قديمًا، والمنجد في العصر الحديث في إحدى طبعاته. ولا يستطيع مستخدمُ المعجم أنْ يعرف موقعَ اللفظ الذي يبحث عنه في هذا الترتيب؛ لأنّه لا يعرف دلالةَ اللفظ، ولا موقع هذه الدلالة بين غيرها من دلالات الجذر.

-**الترتيب التصريفيّ الاشتقاقيّ:** يقوم هذا التّرتيب على النظر في الألفاظ التي تحت الجذر الواحد باعتبار علاقات التصريف والاشتقاق فيما بينها. وليس في المعاجم العربيّة من يتَّبع هذا الترتيب بشكل حازم. وربّما كان الصغانيّ (650هـ/1252م) أوَّلَ من ظهرتْ في معجمه ملامحُ ترتيبٍ مستندٍ إلى التّصريف؛ فهو يبدأ المادّة بالألفاظ المبنيّة على الحروف الأصول وحَدها، فيذكرُ الأفعال المجرَّدة والأسماء والمصادر والصفات أوَّلًا، قبل أنْ يذكر الأفعال المزيدة متلوَّة بمشتقّاتها. ولا نعلم واحدًا من المعاجم العربيّة بعد الصّغانيّ سلَكَ هذا المسلك وطوَّره. غير أنّ في معجم السبيل العربيّ-الفرنسيّ في العصر الحديث اتّباعًا منضبطًا لهذا المنهج؛ فيأتي (حاكِم) و(حكيم) و(حكَم)، و(حكومة) بعد (حَكَمَ)، ويأتي (تحكيم) و(مُحكِّم) و(محكَّم) تحت (حَكَّمَ)، ويأتي أخيرًا (استحكام) و(مستحكِم) و(مستحكَم) تحت (استحكم)، إلخ.

وفي أواسط القرن الماضي قام "المعجم الوسيط" –ويتابعه "المعجم الكبير"- بعمليّة مزاوجة بين ترتيبين، فاعتمدَ منهجًا انتقائيًّا يأخذ من التّرتيب الألفبائيّ بطرَف، ومن التّرتيب الصّرفيّ بطرف آخَر، وجعل الأفعال أوّلا، وسائر الألفاظ من أسماء وصفاتٍ وحروف تاليةً لها. أمّا الأفعال، فقد رتَّبها ترتيبا صرفيًّا إلى حدٍّ ما، فجعل المجرَّد أوّلا، وأتْبَعَه بالمزيد: ما كان مزيدًا بحرفٍ، فما كان مزيدًا بحرفين، ثم ما كان مزيدًا بثلاثة أحرُف. وأمّا الأسماء والصفات وغيرها فقد قام باعتماد التّرتيب الألفبائيّ فيها.

بيد أنَّ الفصلَ بين الأسماء والأفعال لا يسمحُ برؤية العلاقات الاشتقاقيّة بينها؛ لأنّه يجعلُ الاسمَ تاليًا ولو كان الفعلُ مشتقًّا منه؛ فيأتي الفعل (أبا) الذي يعني "صار أبًا"، قبل لفظِ (الأب) الذي هو أصل اشتقاقه. كما أن ترتيب الأفعال باعتبار عدد حروف الزيادة فيها ليس ترتيبًا صرفيًّا حقيقيًّا، لأنَّ ما يُسمّى بحروف الزيادة في هذه الأفعال ليس من طبيعة واحدة؛ فليست حروفُ الزيادة جميعًا زوائدَ صرفيّة. ولهذا يبدو المعيارُ المُعْتَمَدُ أقربَ إلى اعتماد الرسم الإملائيّ منه إلى اعتماد علاقات الاشتقاق بين الصّيغ.

وعلى أيّ حال فإنّه لا بُدَّ من أن يبقى في أيِّ ترتيبٍ صرفيّ قدْرٌ من التحكُّم؛ لأنَّ الاشتقاقَ قد لا يسمح بتقديمِ بعضِ الصِّيَغ على بعض؛ فليس في التّصريف ما يُثبِتُ مثلًا أوَّليةَ اسم الهيئة على اسمِ المرَّة في ترتيب

مشتقّات الثلاثيّ المجرَّد، ولا ما يُثبتُ عكسَ ذلك. وليس فيه ما يثبت تتابعَ (حاكِم)، و(حكيم)، و(حَكَم)، و(حكومة)، و(حَكَمَة) و(محكمة)، إلخ. على هذه الصورة دون غيرها. وفضلًا عن ذلك، فليس هذا النوع من التّرتيب سهلًا، ولا هو يسمح للمستخدم بالوصول إلى اللفظ الذي يبحث عنه بصورة مباشرة.

-**التّرتيب التّاريخيّ:** وأما التوجُّه الثالثُ الممكنُ فتوجُّهٌ تاريخيٌّ تُرَتَّبُ فيه الألفاظُ ترتيبًا تاريخيًّا يعتمِدُ على تواريخ ظهورِها في المدوّنة. ولم يكن ممكنًا بالطبع أن يُعتمَد مثلُ هذا النوع من الترتيب في المعاجم العربيّة قديمِها وحديثِها بسبب غياب مدوَّنة شاملة أو ممثِّلةٍ للعربية، ولكنّه أصبح ممكنًا في مشروع معجم الدوحة التّاريخيّ للُّغة العربيّة، وإنْ كان دونه محاذير:

- أوَّلها أنَّ مستخدِم المعجم التّاريخيّ لا يعرِف تاريخ ظهور اللفظ، بل يبحث عنه؛ فلا يعرف إذن موضعَه. وعليه إذن أن يقرأ المادّة بأكملِها للوصول إلى بُغيتِه، كما كان عليه الأمرُ في المعاجم العربيّة القديمة التي لا تسمحُ بمعرفة موقعِ اللفظِ في داخل المادّة.
- وثانيها أنّ كثيرًا من الألفاظ يظهَرُ في تاريخٍ واحد وفي نصٍّ واحد؛ فليس فيها أوَّلٌ وثانٍ وثالث، ولا بُدَّ إذن من معيارٍ آخَر غير التاريخ لترتيبها فيما بينها.
- وثالثها أنّ ظهور لفظٍ في تاريخ سابقٍ لظهور غيره في المدوّنة النصِّيَّة التي بين أيدينا لا يعني بالضرورة أنّه سابقٌ له متقدِّمٌ عليه في الزمان، بل قد يكونُ الأمرُ على خلاف ذلك. وليس هذا لأنّه ليس بين أيدينا من نصوص المراحل الأولى -على ما فيها من التداخُلِ والاضطراب- إلّا نزرٌ يسيرٌ، بل لأنَّ المدوّنة، مهما كان اتّساعُها وشمولها، لا يمكن أنْ تُسجِّل كلَّ شيءٍ، ولا يمكنُ أنْ تضمَنَ أنَّ الأسبقَ في الزمان ما عُثِرَ عليه قبل غيره.

اعتمد معجم الدوحة التاريخيّ للُّغة العربيّة الترتيب التاريخيّ على الرغم من هذه المحاذير، ولخّص قرار المجلس العلمي علّة الاختيار بقوله: "نظرًا للطبيعة الخاصّة للمعجم التّاريخيّ تقرَّرَ ترتيب جميع المداخل ترتيبًا تاريخيًّا من الأقدم إلى الأحدث، وترتيب المعاني المتعدّدة تاريخيًّا". ويرجع اختيار هذا الترتيب دون سواه لأسباب كثيرة:

- **أوَّلها**: أنّه يريد أنْ يجعل التّأريخ في بؤرة اهتمامه نظرًا للطبيعة الخاصّة للمعجم التّاريخيّ الذي سبَقَه تراث معجميٌّ هائل لا أثر للتاريخ فيه.
- **ثانيها:** تدبُّر تناسل الألفاظ والدلالات بعضها من بعض، وإن كان الظهور التّأريخيّ في المدوّنة قد لا يطابق الظهور الحقيقيّ في الاستعمال، ولكنّه قد يكون مؤشّرا مهمًّا في سياق التأريخ للمعاني والمباني.
- **ثالثها:** أنّ تسلسل ظهور الألفاظ في النصوص قد يكون في أحيانٍ كثيرة مؤشِّرًا مهمًّا على احتمال ظهورها التاريخيّ.

- **رابعها:** أنّ الباحثين عن تطوُّر الألفاظ والدلالات يجدون في هذا التسلسل الذي تظهر فيه الألفاظ والدلالات ترتيبًا تاريخيًّا وخطًّا بيانيًّا جاهزًا قد يكون صالحًا لاستغلاله في البحث عن التطوُّر اللغويّ.
- **خامسها:** أنّه سيكون أوَّل ترتيب من نوعه في التراث المعجميّ العربيّ الذي عرف أنواعًا كثيرة من الترتيب، بل لا نعلم أنّ له نظيرًا في تراث آخر.
- **سادسها:** أنّ هذا التّرتيب ليس ترتيبًا لازمًا لا يمكن الخلاص منه؛ ذلك أن المعجم ليس ورقيًّا فحسب، بل هو ورقيّ وإلكترونيّ في وقت واحد. وليس الترتيب مشكلة في النسخة الالكترونيّة التي تمكِّن مستخدِم المعجم من الوصول إلى أيّ لفظ، كما أنّ النسخة الالكترونيّة تسمح بإعادة الترتيب في أيّ وقت، وبالمزاوجة في البحث عن المداخل في المعجم بين التاريخيّ والألفبائيّ. ويمكن أنْ يفرغ المعجم في صوَر مختلفة من التراتيب مستقبلًا.
- **سابعها:** أنّ المعجم سيُذيَّل بفهارس للمداخل المعجميّة مرتَّبة ترتيبًا ألفائيًّا، ما يساعد القارئ على الوصول بأسرع الطرق إلى بغيته.
- **ثامنها:** أنَّ الترتيب الداخليّ في المداخل ترتيبٌ تاريخيّ؛ فالدلالات المختلفة لكلّ لفظٍ من الألفاظ مرتَّبةٌ اعتمادًا على تسلسل ظهورها التاريخيّ في نصوص المدوَّنة.

نقتبس من مادة (ء ب د) مثالا عن هذا الترتيب التاريخيّ لظهور الألفاظ في المداخل تحت الجذر الواحد، والترتيب التاريخيّ للدلالات تحت اللفظ الواحد:

الأبَد : **نحو 249 ق.هـ = 380م.** : "الزمَن المُمتدّ بلا حدّ".

الآبِد : **نحو 80 ق.هـ .= 544م.** : "الآبِد من الحيوان ونحوه: "الشاردُ الوحْشِيّ".
: نحو 80 ق.هـ = 544م. : الآبِد من الكلام : "الغامض الغريب".
: نحو 145 هـ . = 762م. : الآبِد: "الثابتُ الباقي على مَرّ الزمان".

تأبَّدَ : **نحو 22 ق.هـ = 600م.** : تأبَّد المكان: "أقْفَرَ وكثُرَ وحشُه".
: نحو 7 هـ = 628م. : تأبَّدَ الشخصُ: "تعزَّلَ وتنحّى عن الناس".
: نحو 114 هـ = 732م. : تأبَّدَ الشيءُ: "طال بقاؤه على مرِّ الزمان".

آبِدة : **نحو 13 ق.هـ = 609م.** : الآبِدة: "المصيبة الشديدة المُهْلِكة".

إلخ.

التّحضير للمعالجة

على الرّغم من الجهود الحثيثة لعدد من الباحثين والمؤسّسات في تطوير أدوات المعالجة الآليّة للُّغة العربيّة ما زالت العربيّة تفتقر، حتّى اليوم، للبرامج الضروريّة التي يمكن الركون إلى نتائجها في معالجة آليّة فعّالة، كالمدقِّق الإملائيّ، والمشكِّل الآليّ والمحلِّل الصرفيّ، ومحرِّك البحث المتطوِّر، وغير ذلك من البرمجيّات الضروريّة لتيسير معالجة اللّغة العربيّة.

من أجل ذلك لجأ المختصّون في مؤسّسة معجم الدّوحة إلى تطوير المحلّلات الصرفيّة المتاحة، وتطوير أدوات حاسوبيّة أخرى لتحليل المدوَّنة، واستخلاص الحُزَم الاشتقاقيّة، إلى جانب الاستعانة بخبراء لغويّين لاستكمال تهيئتها يدويًّا وَفْقَ الضّوابط المحدّدة، وسدّ الثّغرات الّتي تركها المحلّل الصرفيّ المُطوّر. وقد احتاجت المدوّنة إلى عدد من العمليّات قبل معالجتها:

1- تحرير النصوص

بعدَ جمع مادَّة المدوّنة وتصنيفِها كانَ على المعجم أنْ يُحرِّرَها على النَّحو الَّذي يسمحُ للآلة بالتَّحكُّم في بياناتِها بالإضافة أو الحَذف أو التعديل. لهذا حُوِّلتْ نُصُوص المدوَّنة من صُورتِها الورقيَّة إلى صُورةٍ رَقميَّةٍ مُحَوسَبة، وحُرِّرت مادَّة المُدوَّنة عبرَ وسيلتين هما:

- **التَّحرير اليَدويّ**: باستخدام مُحرِّرات النُّصوص، حيث أُدخِلَت مُتُونُ النُّصوص الَّتي تنتمي إلى الحِقبة الزَّمنيَّة تمهيدًا لمُراجَعتها.
- **استِخدام المادَّة المُتاحة إلكترونِيًّا:** وهي المادَّة التي تُتيحُها المكتباتُ الإلكترونيَّة ومواقع الويب؛ حيثُ قُمنا باستخلاصِها وتهيئتِها ومُطابقتها بالمطبوعات الورقيَّة. وتوافَرَت هذه المادَّة في ثلاث صِيَغٍ إلكترونيَّة:
  - صِيغة الوثيقة المُتَنَقِّلة؛
  - صِيغة صَفحات الوِيب؛
  - صِيَغ الوثِيقة النَّصِّيَّة.

وخضع إدخال النصوص إلى مجموعةٍ من الإجراءات الَّتي تضمنُ صلاحيَّةَ المادَّة المُدخَلة للمُعالجة. وتمثَّلت هذه الإجراءاتُ فيما يأتي:

- تهيئة مادَّة المُدَوَّنة في صيغةٍ نصِّيَّة قياسيَّة مُوَحَّدة لتيسير عمليَّات المُعالَجة.
- تنقية الوثائق من الكشائد، والرُّموز الزَّائدة، والأحرُف اللَّاتينيَّة، وتنقيَتُها كذلكَ من الحواشي والشُّرُوح والزِّيادات الَّتي تخرُجُ بالنَّصّ عن الحِقبة الزَّمنيَّة.
- مُراجعة مادَّة المُدَوَّنة اللُّغويَّة وتدقيقها.

- مُعالَجة مادَّةُ المُدَوَّنة إحصائيًّا لاستخلاص بياناتِها.

2- المعالجة الحاسوبيّة للنصوص

خضعت المدوَّنة لعمليّات من المعالجة الحاسوبيّة بهدف هيكلة المفردات والسياقات وتيسير تحليل بياناتها، أعقبتها معالجة معجميّة بهدف استخلاص مادّة المعجم وتهيئتها وضبطها وتحريرها:

1-2 الترميز

وهُوَ إجراءٌ حاسُوبيّ يهدفُ إلى تحويل مادَّة المدوَّنة من صُورتِها الأوَّليَّة الناتجة عن تحريرِها إلى صُورةٍ توصيفيَّة تُمَكِّنُ الآلةَ من قراءتِها وتحليلِها. ولأنَّ العربيَّةَ تتمتَّعُ بنظامٍ كتابيٍّ خاصّ بمحارفِها تمَّ ترميزُ وثائق المدوَّنة بصيغةٍ مُوَحَّدة، هي صيغة التَّرميز (*CP-1256*) الَّتي تدعمُ الألفبائيَّة العربيَّة، وتُوَجِّهُ الآلةَ إلى فهم بنية اللُّغة وتعيين أساليب مُعالَجتها.

2-2 الفهرسة الآليّة

وهي عمليَّةٌ تمهيديَّة للمُعالَجة المُعجميَّة؛ حيثُ تُعنى بحصر مُفرَدات النُّصوص في المدوَّنة اللّغويّة، وإحصائِها، واستخلاص السِّياقات الَّتي تردُ فيها كُلُّ مُفرَدةٍ على حِدة. وقد خَضَعَت المدوّنة للفهرسة الآليَّة الألفبائيَّة، لتحقيق ثلاث غايات:

- استخلاص إحصاءاتٍ دقيقة للمُفرَدات والسِّياقات في المدوَّنة اللّغويّة، ووضع منهجيَّة المُعالَجة المُعجميَّة في ضوء هذه الإحصاءات.
- استكشاف أخطاء التّحرير اللّغويّة والإملائيَّة في المدوّنة، وتصويبها آليًّا ويدويًّا، والتَّأكُّد من قابليَّة نُصُوص المدوّنة للمُعالَجة المُعجميَّة.
- تهيئة مادَّة المدوَّنة اللّغويّة للمُعالَجة المُعجميَّة بتعيين المُفرَدات الَّتي تُعالَجُ لاستخلاص المباني، والسِّياقات الَّتي تُعالَجُ لاستخلاص المعاني.

3-2 التحليل الصرفي

وهُوَ إجراءٌ حاسُوبيٌّ مُتمِّمٌ للفهرسة الآليَّة يهدفُ إلى استرداد جُذُور المُفرَدات وفُرُوعِها، وتعيين المعاني الوظيفيَّة الصَّرفيَّة. ونظرًا لقيام النِّظام المُعجميّ العربيّ على التّرتيب الجذريّ للمداخل عُولِجَت نُصوصُ المدوّنة اللّغويّة صرفيًّا بعدَ إخضاعِها للفهرسة الآليَّة. وساعدَت هذه المُعالَجة على تعيين المداخل [الَّتي تُعَبِّرُ عنها الجُذُور] والوحدات المُعجميَّة [الَّتي تُعَبِّرُ عنها الفُرُوع]؛ كما ساعدَت على التَّوسيم الصَّرفيّ للمُفرَدات. وإتمامًا للمُعالَجة الحاسُوبيَّة وُضِعَت مُخرَجاتُ الفهرسة الآليَّة والتَّحليل الصَّرفيّ في مِنَصَّة [بيئة عمل حاسُوبيَّة] تسمحُ بالمُعالَجة المُعجميَّة للنُّصُوص على مُستوى المباني والمعاني.

4-2 تهيئة الحزم الاشتقاقية

خَضَعت المُدوَّنةُ اللُّغويَّةُ – بعدَ مُعالجتِها حاسوبيًّا – للمُعالَجة المُعجميَّة لاستخلاص المباني والمعاني عن طريق تهيئة الحزَم الاشتقاقيّة، وهي مجموع المداخل المعجميّة المتّصلة بجذر واحد، مع سياقاتها ومستعمليها، مُرتّبةً ترتيبًا تاريخيًّا. وتساعد تهيئة الحزم الاشتقاقية الخبراءَ المعجميّين على حُسن تمثُّل المعاني الأصول وتطوُّراتها مع مبانيها...وقد عُرضت بعد بنائها على أنظار الخبراء للتأكّد من سلامتها قبل الشروع في التحرير.

2-4-1معالجة المباني

هي مرحلةُ بناء الهيكل الخارجيّ لمُفرَدات المُعجم، وفيها تُعدُّ الحزم الاشتقاقيّة على هيئة أُسَر تُبنى كلُّ أسرة منها على جذر يتفرَّع منه عددٌ من الصيغ الصرفيّة الّتي هي مداخلُ فرعيّة تحت الجذر. وتمَّت هذه المعالجة عبرَ مَرحَلَتَين:

- **مرحلة تهيئة الجُذُور**: بهدف استخلاص المداخل المُعجميَّة من نُصُوص المُدَوَّنة اللُّغويَّة. وتنوَّعَت هذه المداخلُ لتشملَ: مداخل الكلمات العربيَّة، ومداخل الكلمات المُعرَّبة، ومداخل الكلمات الدّخيلة.
- **مرحلة تهيئة الفُرُوع**: بهدف استخلاص الوَحدات المُعجميَّة الَّتي تنسدلُ عن كُلِّ مدخلٍ مُعجميّ.

2-4-2 معالجة المعاني

يضمّ كلّ مدخل من المداخل جميع السياقات الّتي ورد فيها اللّفظُ بصوره المتعدِّدة، مرتّبة ترتيبًا تاريخيًّا استنادًا إلى المدوَّنة اللّغويّة الّتي تضمّنت كلّ النّصوص المنشورة الّتي استقصتْها الببليوغرافيا.

منهج التحرير المعجميّ وضوابطه

1- المفردات والمركّبات

أكثرُ مداخل المعجم كلمات مفردة. غير أنَّ الوحدة المعجميّة قد لا تكون دائما مساوية للكلمة؛ فقد تكون كلمةً واحدةً، وقد تكون مركَّبة من كلمتين أو أكثر. ولأن إهمال هذه المركَّبات يعني سقوط جزءٍ مهمّ من الرصيد اللغويّ العربيّ، ولأنَّ معاني هذه المركّبات لا تُستخرَج من جمع معاني الكلمات المفردة التي تتركَّب منها عن طريق قواعد التركيب كان لا بُدَّ من أن تُشرح دلالاتُها كما تُشرح دلالاتُ الكلمات المفردة.

من هذه المركَّبات ألفاظٌ عامّة، ومصطلحات تركَّبت فصارت بمنزلة الكلمة الواحدة تحلُّ محلَّها وتُستعمَل استعمالها، ومتلازماتٌ لفظيّة قائمةٌ على المجاز لا تُؤخذ المعاني الحقيقيّة لمكوّناتها... مثال هذا المركَّب

(حمار قَبّان) الذي يسمّي "دُويبّة صغيرة لازقة بالأرض ذات قوائم كثيرة"، و(خضراء الدِمَن) التي تعني "المرأة الحسناء في منبت السوء"...

ونظرا لخصوصية المركَّبات المسكوكة والمتلازمات اللفظيّة والإتباعيّة عالجها المعجمُ بوصفها كتلة معجميّة واحدة يُعرَّفُ فيها المعنى الكلِّيُّ للتركيب الذي يوضع في مدخل جزئه الأوّل مع اعتماد نظام الإحالة والربط في عجزه، باستثناء الكُنى ونحوها مثل (أبو، ابن، أمّ، ...).

2- المصطلحات

تشكِّلُ المصطلحات جزءًا مهمًّا من الإرث اللغويّ في المعجم اللغويّ العامّ؛ فكثيرٌ من ألفاظ اللغة العامّة التي يُؤرِّخ المعجم لها كانت في أصل استعمالها مصطلحات شاع استعمالُها حتى صارت جزءًا من الرصيد اللغويّ العامّ. وكثيرٌ من المصطلحات كانت في أصل وضعها ألفاظًا من اللغة العامّة قبل أنْ يتخصَّص استعمالُها في حقلٍ معيّن من حقول المعرفة.

وقد شهدت نهاياتُ القرن الثاني للهجرة وما تلاه، حركةً علميّةً واسعةً أدَّت إلى ولادة عددٍ كبيرٍ من المصطلحات في شتّى العلوم والفنون. وقد اعتمد هذا التوليد اعتمادًا أساسيًّا على استخدام ألفاظ اللغة العامّة بتحميلها مفاهيمَ جديدة؛ لتستجيب لحاجات الحضارة الناشئة. غير أنّ المعاجم العربيّة القديمة التي كانت مشدودةً إلى معايير الفصاحة، واللغة الأدبيّة، لم تسجِّل هذا التطوُّر؛ بحجَّة فساد اللغة في تلك المرحلة. وكان لا بُدَّ من أنْ يُسجِّل معجم الدوحة التاريخيّ للُّغة العربيّة هذا التطوُّر اللّافت الذي جعل اللغة العربيّة لغةً قادرةً على استيعاب التراث العلميّ القديم وتطويره ونشره.

و نظرًا لظهور مصطلحاتٍ كثيرة جديدة صارت جزءًا من اللغة العامّة، ودلالاتٍ اصطلاحيّةٍ جديدة صارت محطّةً من محطّات التطوُّر الدلاليّ لكثير من ألفاظ العربيّة، توجّهت العناية إلى بناء مداخل للمصطلحات العلميّة الواردة في المدوّنة. وقد أُخضع تحرير المصطلحات للضوابط العلميّة والمنهجيّة المتّبعة في المعجم، مع مراعاة خصوصيّتها المُحدّدة في دليله المعياريّ، واعتُبر كلُّ لفظ يدلّ على مفهوم مخصوص، في نصٍّ من نصوص العلم، عند أهل علم من العلوم مصطلحًا يقتضي تعريفًا مفهوميًّا مختلفًا عن التعريف اللغويّ العامّ.

3- التعريف

المعنى قوام المعجم اللغويّ، وهو العنصرُ الأساس فيه. إذ يمكن أن يكون لجميع عناصر النصّ المعجميّ الأخرى معاجمُها الخاصّة بها؛ فتُصنعُ معاجم للتأثيل وللهجاء، وللمترادفات، وللأصوات، وغيرها . أمّا التعريف، أو شرح المعنى، فليس له سوى موضع وحيد هو المعجم اللغويّ.

يُمثِّل المعنى المعضلةَ الأبرز في صناعة المعجم اللغويّ عمومًا، وفي المعجم التاريخيّ على وجه الخصوص؛ فقد يرِد اللفظ الواحد في آلاف السياقات الممتدّة عبر التاريخ، وعلى المحرِّر المعجميّ أن يحدّد مسارات المعنى لكلّ لفظ في سياقه، وفي السياقات المشابهة المتروكة الّتي أغنى عن الاستشهاد بها الشّاهدُ المختار.

وهذا يعني أنّ المحرِّر المعجميّ يقف في مواجهة مباشرة مع اللّغة المستعمَلة، فيكون محكومًا بمنطق الواقع

اللّغويّ، وبمعطيات السياقات في تسلسلها التاريخيّ، وتجلّيات معانيها الدّقيقة وَفْقَ منظومة رأسيّة أفقيّة ترصد تحوّلات المعنى لكلّ بنية صرفيّة في رحلتها التاريخيّة عبر العصور، وفي امتدادها عبر النّصوص المختلفة في مسارات المعنى. وقد يكون المعنى في حالات كثيرة غامضًا حمّالَ أوجُه، ولا سيما في النّصوص اليتيمة الّتي لا ترِد إلّا في مصدر واحد كالمقطوعات الشعريّة، والأبيات المفردة، والأمثال المجرّدة من سياقاتها.

ومن المشكلات المتعلّقة بالمعنى صعوبةُ تمييز المعنى الحقيقيّ الذي وُضِع اللّفظُ له من المعنى المجازيّ، أو المعنى السياقيّ، أو المعنى المستخلص من لوازم معنى اللفظ وملزوماته. ولا تغني العودة إلى ما في المعاجم العربيّة القديمة في كثير من الأحيان في تحقيق هذا المعنى؛ فقد تسرد هذه المعاجم عددًا كبيرًا من المعاني للألفاظ دون أن يتبيّن منها التمييز بين المعنى الأوّل للّفظ، والمعاني الطارئة عليه.

وتأتي بعد ذلك **صياغة التعريف** وما يعترضُها من عقبات، وما تفرضه من شروط لكي يكون التعريف ناجعًا، دون إخلال ودون إطالة، بعيدًا عن الغموض والالتباس وترهُّل الصياغة. وقد ارتأى معجم الدوحة أن يقوم خبراؤه بتحرير التعريفات وصياغتها على أنْ يراعوا في ذلك الاختصار، والدقّة، والوضوح، وأن يبتعدوا عن النقل الحرفيّ للتعريفات الواردة في المعاجم، والتفاسير، وكتب شروح الحديث، والشعر، وغيرها، وبوجه أخصّ التعريفات المخالفة للضوابط المعتمدة، كالتعريف بمعروف، والتعريف بالمرادف، وبالضدّ، وبالعلّة، وبما هو أشدُّ غموضًا واستغلاقًا... وأباح الاقتباس المحدود لتعريفات بعض الألفاظ كالنباتات والحيوانات ... وتعريف المصطلحات.

4- الوسم

يُعدُّ الوسمُ واحدًا من مقتضيات الصناعة المعجميّة المعاصرة. وربّما كان الفيروزابادي (817هـ/1415م) أوَّل من اعتمد على الوسم باستخدام عدد محدود من المختصَرات هي(ع) للموضع، و(د) للبلد، و(ة) للقرية، و(ج) للجمع،و(م) لما هو معروف. وكان يُؤمل في أنْ يكون تطوّر استخدام الوسوم في المعجم العربيّ في القرون الماضية أسرع وأبعدَ أثرًا ممّا هو عليه بعد الفيروزابادي.

يأخذ الوسم ثلاثة أشكال؛ فقد يكون لفظًا صريحًا، أو مختصَرًا، أو رمزًا على شكل أرقام وعلامات خطّيّة لا تتوسّلُ بألفاظ اللغة. وتتنوَّعُ وظائفُ الوسم بين تقديم معلومات لغويّة قد تتعلّق بالأصوات والصرف والتركيب، ومعلومات دلاليّة تُستخدَم في تقديم دلالات اللفظ، ومرادفاته، وأمثلته وشواهده...، ومعلومات علميّة موسوعيّة حين يكون اللفظُ مصطَلحًا فيحدِّد انتماءه إلى حقل من حقول المعرفة.

ونظرًا لما للوسم من أهمّيّة في بيان صفات المدخل الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة والدلاليّة، إلى جانب إسهامه في تحديد معنى اللفظ، وكشْف تطوُّره الدلاليّ، وإزالة التباسه بغيره، أَوْلى معجمُ الدوحة التاريخيّ للُّغة العربيّة مسألة الوسم عناية خاصّة، واختار من الوسوم الكثيرة والمختلفة ألصقَها ببنية اللفظة ودلالتها. وقد استبعد الكتابة الصوتيّة للمداخل لعدم الحاجة إليها في العربيّة، بخلاف ما عليه الحال في المعاجم الأوروبيّة، كما استبعد المعلومات الصرفيّة والنحويّة التفصيليّة التي تُثقل المعجم وتقوده إلى الموسوعيّة التي أعلن منذ

البداية أنّه ليس على نهجها. غير أنّه في مقابل ذلك توسّعَ في تحديد مقولات المداخل فميَّز في الاسم مثلًا بين اسم الجنس، واسم المرّة، واسم الآلة، واسم الجمع...ولم يكتف بتقسيم الكلمة إلى اسمٍ وفعلٍ وحرف؛ بل توسّع بإدراج الصفة وأنواعها، والأداة، واسم الفعل...مما عدَّه ضروريًّا لتحديد هويّة الكلمة وبيان تصنيفها المقوليّ.

5- الشاهد

الشاهد هو القولُ الموثّق الذي يمكن تأريخه تأريخًا تقريبيًّا، أو دقيقًا، أو شبهَ دقيق منسوبًا إلى قائل محدَّد في استعمال حيّ.

خصائص الشاهد: من خصائص الشاهد في المعجم:

- أنّه أقدمُ استعمال حيٍّ ظهر في نصوص المدوَّنة مرتبطًا بلفظٍ جديد، أو بدلالة جديدة للفظٍ موجود.
- أنّه ليس بالضرورة أفضل الاستعمالات تمثيلًا للمعنى، وإيضاحًا لدلالة اللفظ. وقد يكون في المدوَّنة ما هو أكثرُ منه وضوحًا وتمثيلًا للمعنى، ولكنّه يُستبعَدُ لتأخُّره في الزمان.
- أنّه يأتي إثباتًا لظهور لفظ جديد، أو دلالة جديدة؛ فهو إذن حُجَّةٌ، وليس شرحًا يُؤتى به تمثيلًا وتوضيحًا لمعنى من المعاني.

في كثيرٍ من شواهد العربيّة، في مراحلها الأولى، معضلةٌ حقيقيّةٌ في استنباط دلالاتها؛ فقد يأتي الشاهد وحيدًا دون سياق كافٍ يسمح بفهمه واستخراج دلالة اللفظ فيه. وقد يأتي وفيه من الألفاظ ما يحتاج إلى شرح، قبل شرح اللّفظِ موضعِ الشاهد.

وقد رأى المعجم أنْ لا يُدوِّن شرح ألفاظ الشاهد في المتن، حتى لا يتحوَّل المعجم إلى كتاب في تحليل النصوص، وحتى لا يأتي شرح الألفاظ في غير مواضعه من المعجم، وللمحرِّر أن يستعين على شرح معنى اللفظ بشرح ما يجاوره من الألفاظ، كما ارتأى المعجم أن يقدّم للشواهد التي اعتراها غموض واستغلاق بما يساعد على تجلية إبهامها، واستكشاف معناها، واشترط أن يكون التقديم مختصرًا مناسبًا لجميع المستَوَياتِ يمكِّنُ المتلقِّي من فَهْمِ الكلمة المستعملةِ في سياقها.

كما استبعد المعجم من الشواهد ما سيق من الألفاظ للتمثيل على البنْيات الصرفيّة والافتراضيّة التي قد تظهر في المعاجم، أو في كتب اللغة وغيرها، ولكنّه اعتمد السياقات الاستعماليّة من كلام مؤلِّفي المعاجم، كما اعتمد الشواهد المجهولة في المعاجم العربيّة حتى آخر القرن الرابع للهجرة.

نسبة الشاهد: يقوم المعجم بنسبة كلِّ شاهد إلى مستعمله، ويُثبت اسم المستعمل بعد تنميطه وضبطه والتحقُّق منه. غير أنَّ نسبة بعض الشواهد إلى أصحابها بذكر أسمائهم لا تخلو من إشكال. ولذلك سجَّل المعجم في خانة اسم المستعمِل ما يأتي:

- (قرآن كريم) في نصوص القرآن الكريم وقراءاته المتعدِّدة.

- (حديث نبويّ) في النُّصوص الثابتة النسبة إلى الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم، التي وردت في كتب الحديث المعتمَدة.
- (مَثَل) إذا كان المثل معروفَ التّأريخ مجهولَ القائل.
- (منسوب إلى...) في الشواهد التي أثير حول نسبتها شكٌّ، ولم يُقطع ببطلانها.
- (من رواية فلان...) في الشواهد التي تضمّنها كتابُ التيجان، وأخبارُ عبيد بن شريّة، ولا سبيل إلى التثبّت منها.
- (من شواهد كذا) في الشواهد التي تضمَّنها كتاب سيبويه ومعجم العين ومعاجم اللغة العربيّة حتى آخر القرن الرابع للهجرة، وغيرها مما تُجهل نسبته، أو تاريخه ...

وبعد؛ فقد أرفقنا بهذه المقدِّمة الدليل المعياريّ الذي يتضمَّن تفاصيل المنهج المتَّبع في النظر إلى الموادّ وتحريرها وتقديمها إلى القارئ العربيّ يليه نماذج من هذه الموادّ ممّا أجاز المجلس العلميّ للمعجم نشرَه؛ فعسى أن يلقى من علماء العربيّة ما يستحقّ من عناية ومتابعة وتدقيق فيما يخدم اللغة العربيّة وتاريخها.